البنك التجاري
COMMERCIAL
BANK

تقرير الحوكمة السنوي ٢٠٢٤

الفهرس

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة ٤
٢. نظام الحوكمة ٦
٣. مجلس الإدارة ١١
٤. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ١٤
٥. الإدارة التنفيذيّة ٢٠
٦. اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية ٢٠
٧. إدارة المخاطر ٢٣
٨. أمن المعلومات ٢٥
٩. الإطار الرقابي لدى البنك التجاري ٢٥

الافصاحات

١. أعضاء مجلس الإدارة ٣٢
٢. ملخّص التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ٣٦
٣. تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها ٣٨
٤. أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ٣٩
٥. تاريخ اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و عدد الحضور ٤١
٦. مكافآت مجلس الإدارة ٤٢
٧. مكافآت الإدارة التنفيذية ٤٣
٨. بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية ٤٧
٩. هيكل الملكية ٥١
١٠. بيانات عامة ٥١
١١. تقييم الإدارة للامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق الماليّة والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٥١
١٢. تقرير إدارة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ٥١
١٣. المخالفات ٥٣
١٤. النزاعات ٥٣
١٥. النطاق ٥٣

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادىء الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي ٥٤

الملحق ١ ٥٧
تقرير المدقق الخارجي حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

الملحق ٢ ٦١
تقرير المدقق عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة مساهمي البنك التجاري،

يسرّني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٤ الذي يقدّم نظرةً شاملةً عن إطار الحوكمة في البنك ويتناول بالتفصيل أفضل ممارسات الحوكمة التي اعتمدها البنك التجاري. ويعكس التقرير التزامنا بالشفافيّة والمساءلة كما ويسلّط الضوء على كيفية تطبيق مبادئ وأحكام وأنظمة الحوكمة بناءً على تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة وسواها من الأطر الدوليّة الرائدة.

يرى مجلس الإدارة أنّ الحوكمة الرشيدة هي عاملٌ أساسيٌّ في ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بما يصبّ في مصلحة جميع أصحاب المصالح لدينا. ويرى المجلس أيضًا أنّ طريقة التفاعل مع أصحاب المصالح هي المفتاح لنجاح أعمال البنك، وأنّ من شأن الإفصاح الشفّاف عن الحوكمة في البنك أن يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات في مجال أعمالهم الاستثمارية.

كان العام ٢٠٢٤ مميّزًا بالنسبة إلى البنك التجاري حيث احتفلنا بالذكرى الخمسين لتأسيسنا. منذ بداياتنا الرياديّة، شهد البنك نمواً متواصلاً، مدفوعاً بروح الطموح والابتكار التي آمن بها المؤسّسون والتي لا تزال تشكّل ركنًا أساسيًا لرؤيتنا الاستراتيجيّة اليوم.

واصلنا خلال العام ٢٠٢٤ تعزيز ممارسات الحوكمة في البنك تماشياً مع تطوّر أعمال البنك وتغيّر المتطلّبات التنظيميّة. فقمنا بتعزيز حوكمة اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية ، حيث أعيد تنظيم وظائف هذه اللجان وتبعيّتها بالتسلسل الإداري، وجرى اعتماد وثيقة صلاحيّات جديدة تتماشى مع أفضل الممارسات الدوليّة. كما تمّ إنشاء لجنة الحوكمة التي تتولّى مسؤوليّة ضمان التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة المؤسسيّة على مستوى الإدارة.

تمّ تحديث مدونة السلوك وسياسة الإبلاغ عن المخالفات الخاصة بالبنك، كما تم تحديث سياسة و ضوابط التداول للأشخاص المطلعين بما يتماشى مع قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤ بشأن العمل بضوابط تداول الأشخاص المطلعين. وعُقدت جمعية عامة غير عادية في ٢٣ سبتمبر، وافق فيها المساهمون على تعديل النظام الأساسي للبنك للإلتزام بضوابط توزيع الأرباح المرحلية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

واصل مجلس الإدارة في إطار دعمه للخطّة الاستراتيجيّة الخمسيّة للبنك، العمل مع فريق الإدارة التنفيذيّة بغية تحقيق رؤيتنا في أن نصبح أفضل بنكٍ في دولة قطر من ناحية اعتماده للمعايير الخمسة الأساسيّة، وهي: جودة العائدات، خدمة العملاء، الإبداع والابتكار، الثقافة والالتزام. وباعتباره أحد المعايير الخمسة، يُعدّ "الالتزام" جزءًا أساسيًا من استراتيجيّة البنك التجاري، التي تعتبر أنّ الحوكمة الرشيدة هي الركيزة الأساسيّة للنمو.

وقد كان للإجراءات التي وضعناها في إطار خطتّنا الاستراتيجيّة الخمسيّة الأثر الإيجابي في الأداء المالي للبنك، ويشهد السوق على انجازاتنا من خلال الجوائز التي حصدناها في العام ٢٠٢٤ مثل جائزة "جهة إصدار بطاقات الائتمان الأسرع نموًا في قطر" مقدّمة من مجلّة انترناشيونال فاينانس و"أفضل تطبيق مصرفي إقليمي عبر الهاتف الجوّال" من مجلة ميد في حفل توزيع "جوائز التميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لعام ٢٠٢٤. ويتمتّع البنك التجاري بتصنيفات ائتمانيّة قويّة وهي "A٢" من مؤسّسة موديز و"A" من وكالة فيتش و"-A" من وكالة ستاندرد أند بورز.

بناءً على كونه شركة قطريّة مدرجة في البورصة تمارس الأنشطة المصرفيّة، امتثل البنك التجاري لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وكافة متطلّبات الإفصاح (بما في ذلك التقارير المالية)، كما تستلزم بورصة قطر والهيئات التنظيميّة الأخرى.

في الختام، وبالنيابة عن مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذيّة، أتقدّم بالشكر إلى كافة المساهمين على ثقتهم ودعمهم المستمرّين.

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

٢. نظام الحوكمة

تتمحور الحوكمة الفعالة بشكل أساسي حول اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق الضوابط والموازين المناسبة عبر المؤسسة لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة في كل وقت. وتشمل الحوكمة العمليات والهياكل التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها ومراقبتها بالإضافة إلى طريقة الإبلاغ عن أنشطتها، بما في ذلك: عوامل الرقابة الداخلية وقواعد السلوك ووظائف إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الخاصة بها والتدقيق الداخلي والخارجي واللجان الرسمية التي تعزز الشفافية وتسمح بتطبيق إدارة فعالة لما فيه مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح.

وقد أُدرجت القواعد والإجراءات الأساسية الخاصة بحوكمة البنك التجاري في ميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تعكس هذه المواثيق على المعايير الأخلاقية للحوكمة، والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في:

- التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ بموجب تعميم رقم (٢٠٢٢/٢٥) (تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي)؛
- قانون الشركات التجارية الصادر بموجب قانون رقم (١١) لعام ٢٠١٥ المعدّل بالقانون رقم (٨) لعام ٢٠٢١؛
- نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

وفي العام ٢٠٢٤، تمّ تحديث كل من ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتفويض الصلاحيّات من قبل مجلس الإدارة وسياسة شؤون الشركة تماشيًا مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والتغييرات التي طرأت على أعمال البنك.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ تعديل الهيكل التنظيمي للجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية والتسلسل التراتبي وصلاحيّاتها لتعزيز الحوكمة الخاصة بها.

وقد وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٣ سبتمبر على تعديل النظام الأساسي للبنك ليتماشى مع ضوابط توزيع الأرباح المرحلية الصادر عن قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية.

يمكن الاطلاع على ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والنظام الأساسي للبنك التجاري على الموقع الإلكتروني للبنك (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

٢,١ مبادئ الحوكمة لدى البنك التجاري

يعي مجلس الإدارة أن سلامة المبادئ والتطبيقات في نظام الحوكمة هو أمر أساسي للحفاظ على ثقة أصحاب المصالح، والتي تشكل عاملاً أساسياً في نمو الأعمال التجارية وتحقيق الاستدامة والربحية. وبالتالي، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة بما يضمن العدالة، والمساواة لكل أصحاب المصالح، وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والشفافية والإفصاح، ورفع قيمة المسؤولية الاجتماعية للبنك، وتفضيل مصلحة البنك العامة وأصحاب المصالح فيه على المصلحة الخاصة، فضلاً عن أداء واجباتهم والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص. ويتم تحريك هذه المبادئ من خلال مجلس إدارة مؤهل، يعاونه فريق إدارة تنفيذية متمرس ذو خبرة عالية. ويحرص مجلس الإدارة على التزام البنك بهذه المبادئ في نشاطاته اليومية وفي كل الأوقات.

٢,٢ حقوق أصحاب المصالح وطرق التواصل

المساهمون

إنّ نطاق مسؤوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المنصوص عليها في ميثاق الحوكمة تشمل مصالح البنك بالإضافة إلى الشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز الاستثمار في الدولة والمجتمع، وفقًا للمادة رقم (٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يحرص البنك التجاري على ضمان المساواة بين مساهميه، ويظهر ذلك من خلال النظام الأساسي وميثاق الحوكمة والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- معاملة المساهمين من الفئة نفسها على قدم المساواة بالإضافة إلى المساواة بين المساهمين ضمن فئات أسهم أخرى دون الإخلال بحقوق الأولوية؛
- حماية مساهمي الأقلية في المعاملات الرئيسية؛
- حق التصويت؛
- الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة فيها بصورة شخصية أو بالوكالة؛
- الموافقة على توزيع الأرباح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ان التواصل الفعال والشفاف هو الذي يرتكز على النزاهة، حسن التوقيت، وتوفير المعلومات ذات الصلة مع الأخذ دائماً بعين الإعتبار بأن الإفصاح لا يتعارض مع واجبات مجلس الإدارة بحماية استدامة البنك على المدى البعيد، أو يكون في مصلحة بعض المساهمين دون غيرهم.

ووفقًا للنظام الأساسي وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، يحرص البنك التجاري على الحفاظ على تواصل إيجابي وفعّال مع المساهمين، مما يمكنهم من معرفة أعمال البنك ووضعه المالي ومستوى أداءه التشغيلي واتجاهاته، والمشاركة الفعّالة في اجتماع الجمعية العامة وممارسة حقهم في التصويت.

هذا وعيّن البنك التجاري "رئيس علاقات المساهمين" للإشراف على قنوات التواصل مع المساهمين بشكل فعّال، وتلقي الآراء والشكاوى الخاصة بهم وإطلاع مجلس الإدارة عليها. وتتولّى وحدة علاقات المستثمرين في البنك التجاري مسؤوليّة علاقة البنك بالمحلّلين وتنظّم الاتصالات بالمحلّلين ربع السنويّة والعروض التقديميّة ربع السنويّة للمستثمرين المتوفرة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين). إنّ القناة الأساسيّة التي يتلقى البنك من خلالها الطلبات المتعلقة بالمساهمين والمحلّلين للحصول على المعلومات والشكاوى هي عبر البريد الإلكتروني ir@cbq.qa وسبل التواصل الخاصة بمدير علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك (قسم علاقات المستثمرين).

حقوق أصحاب المصالح غير المساهمين

إنّ قواعد السلوك المهني الخاصة بالبنك التجاري (التي يمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصيل عنها في القسم ٢,٤) ملزمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والموظفين. تؤكّد قواعد السلوك المهني على التزام البنك التجاري للالتزامات القانونيّة والمتطلبات التنظيميّة وقواعد الممارسة الطوعيّة التي نشترك فيها. إنّ التمييز محظّر في مكان العمل ونحن مطالبون بمعاملة عملائنا بإنصاف من دون تفضيل مصالح أحد العملاء على مصالح الآخر. وتستلزم قواعد السلوك المهني منا الاستماع إلى شكاوى العملاء ومعالجتها.

لضمان طريقة منظمة وواضحة لإدارة الشكاوى، قام البنك التجاري بتطوير واتباع إجراءات موثّقة لإدارة الشكاوى، بحيث يتم تسجيل جميع الشكاوى الواردة من الفروع ومراكز الاتصال ومديري العلاقات وأي وحدات أخرى على صلة بالعملاء في نظام إدارة علاقات العملاء بالبنك. ويتم توجيه الشكاوى تلقائيًا إلى وحدة إدارة الشكاوى المتخصصة التي تشرف على عمليّة معالجة الشكاوى الشاملة وتضمن المعالجة الموضوعيّة والحل في الوقت المناسب، بالإضافة إلى التحديد المناسب للمشاكل والحدّ منها مستقبليًا لتجنب الشكاوى المستقبليّة من النوع نفسه.

لدى البنك التجاري قواعد سلوك للمورّدين تستند إلى المبادئ المقبولة والمؤيّدة دوليًا لممارسات الأعمال الأخلاقيّة والمتوافقة مع القانون. ويتبع البنك مقاربةً منهجيةً لتطبيق قواعد السلوك الخاصة بالمورّدين فيما يتعلق بشركائه في سلسلة التوريد، بما في ذلك المورّدين والمقاولين والاستشاريّين وأي مقاولين من الباطن ووكلاء. إنّ هدف البنك من خلال القيام بذلك هو التأكّد من أنّ علاقاته التجاريّة تقوم على أساس النزاهة والاستدامة وتعكس القيم والمبادئ التي يروّج لها البنك داخليًا وخارجيًا. إنّ قواعد السلوك الخاصة بالمورّدين متاحة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

يشجّع البنك التجاري أصحاب المصالح على الإبلاغ عن حوادث السلوك غير اللائقة من مخالفات فعلية أو مشتبه بها أو متوقعة، وقد وضع البنك سياسة يتّبعها للإبلاغ عن المخالفات. توضح هذه السياسة تفاصيل آليات الإبلاغ عن السلوك غير اللائق وإجراءات الشكاوى المجهولة لكلٍ من الحالات التي تنطوي على الاحتيال او غيرها، و تحمي تلك السياسة هوية المبلغين عن المخالفات بحيث تظل مجهولة أثناء إجراء التحقيق. تشرف لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة على قضايا السلوك غير اللائق ويتم اتخاذ الإجراءات بما يتماشى مع المصفوفة التأديبية للبنك. إنّ سياسة الإبلاغ عن المخالفات متوفّرة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة). وفي العام ٢٠٢٤، تم الإبلاغ عن خمس حوادث وتم إجراء تحقيقات في كل بلاغ. وكان أحد التقارير وجيهًا، مما أدى إلى اتخاذ البنك إجراءات تأديبية.

٢,٣ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية المؤسّسية

إنّ البنك التجاري ملتزم بالمبادئ والممارسات المتعلّقة بالإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية. وقد وافق مجلس الإدارة على إطار عمل البنك المتعلّق بالإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية الذي يخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة للبنك.

إطار عمل البنك التجاري المتعلّق بالإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية

لدى البنك التجاري خطّة استراتيجيّة خمسيّة (٢٠٢٢-٢٠٢٦) تعتمد على المعايير الخمسة الأساسية: جودة العائدات؛ خدمة العملاء؛ الإبداع والابتكار (الإبداع الرقمي)؛ الثقافة؛ الالتزام. نعتبر الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيّتنا، وهي مدمجة ضمن المعايير الخمسة الأساسية. يمكن النظر إلى موضوعات الاستدامة الأكثر جوهريةً لأعمالنا وأصحاب المصالح لدينا على أنّها امتداد طبيعي للمعايير الخمسة الأساسية إذ أنّها تدعم تنفيذ استراتيجيّة شركتنا. وتشمل المواضيع الأساسية التالية :

١) التمويل المستدام
٢) إدارة المخاطر
٣) دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
٤) الشمول المالي وإمكانية الوصول إليه
٥) الإدارة المسؤولة للمشتريات وسلسلة التوريد
٦) خدمة عملاء استثنائيّة
٧) خصوصيّة العملاء وأمن بياناتهم
٨) الابتكار الرقمي
٩) الأثر البيئي لعملياتنا
١٠) جذب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها
١١) التنوّع والشمول
١٢) الاستثمار المجتمعي
١٣) الحوكمة والالتزام

تبيّن سياسة الاستدامة الخاصة بالبنك التي وافق عليها مجلس الإدارة بالتفصيل، نهج البنك تجاه حماية البيئة وإدارة مخاطر التغيّر المناخي، وقد تمّ نشرها على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

أعلن البنك التجاري عن التزامه الطويل الأمد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في ميثاق الحوكمة الذي يتضمن أحكام المادة (٣٩) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة. ويرد تقرير مفصل عن أنشطة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام ٢٠٢٤ في التقرير السنوي.

وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٣) لعام ٢٠٠٨، يقوم البنك باحتساب مخصّصات من الأرباح المحتجزة لمساهمته في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية والتي تمثل ٢,٥٪ من صافي الأرباح الموحدة المعلنة سنوياً. في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، خصّص البنك مبلغ ٧٥,٢٥٥,٦٧٥ ريال قطري تم دفعه في أبريل ٢٠٢٤. للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، خصّص البنك مبلغًا قدره ٧٥,٨٠١,٨٠٠ ريال قطري ليتم دفعه بعد موافقة المساهمين على البيانات المالية الموحدة في اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك.

٢,٤ قواعد السلوك المهني

بالإضافة إلى مواثيق الحوكمة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن اعداد قواعد السلوك المهني فضلاً عن مراجعة سياسات البنك وإجراءاته الداخلية التي يلتزم بها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.

تعد قواعد السلوك المهني بمثابة دليل للسلوك المهني اليومي الذي يتوجب على مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية وموظفي البنك الالتزام به. وتشمل هذه القواعد كل القوانين والأنظمة السارية وأعلى معايير السلوك التي يجب على الموظفين الاطلاع عليها والالتزام بها خلال تأديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم مجلس الإدارة بمعايير سلوك إضافية محددة في ميثاق مجلس الإدارة.

وتنطبق هذه القواعد على الشركات التابعة للبنك وموظفي الإسناد الخارجي وهي تشمل المسائل المحددة أدناه:

- الالتزام بالقوانين والأنظمة؛
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- حظر التماس أو قبول أو تقديم أموال أو هدايا أو خدمات أو ترفيه أو رشاوى من الممكن أن تؤثّر أو تبدو على أنها تؤثر على قراراتنا؛
- تفادي تضارب المصالح؛
- توفير خدمات عالية الجودة وتطبيق الكفاءة التشغيلية؛

- حماية الأصول وحسن استخدامها؛
- حظر التداول بناءً على معلومات داخلية؛
- العلاقات الإعلامية والإعلانية؛
- الإبلاغ عن المخالفات؛
- العلاقة بين الموظفين والبنك؛
- استخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح؛
- معلومات الموظفين الشخصية وإحترام الخصوصية؛
- تفادي أيّ من مظاهر التمييز داخل العمل.

قواعد السلوك المهني متاحة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

٢,٥ تضارب المصالح

تبنّى البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد منح التسهيلات الائتمانية والتوظيف الخارجي، والعضوية في مجالس إداريّة أخرى كما تحدد المصالح التجارية والتعامل مع الأطراف ذوي علاقة وأي معاملات/ مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لاحتمال وجود حالات تضارب مصالح. وقد تم توثيق هذه الاجراءات في قواعد السلوك المهني وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، وهي تنطبق على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومقدمي الخدمات وغيرهم).

وفقًا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، يحظر على أي من أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين أن يشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة البنك، أو أن يكون له أي مصلحة في العقود أو المشاريع أو الارتباطات التي يجريها البنك أو يكون طرفًا فيها.

فضلاً عن ذلك، يحث ميثاق الحوكمة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح على الالتزام بالنقاط التالية:

- تفادي أية مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح عملية أو نظرية؛
- التصرف بمسؤولية واحترام والابتعاد عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه؛
- تأمين الحماية للموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبي من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير (الإبلاغ عن المخالفات)؛
- تجنب التماس الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو بائعين أو أي شخص أو شركة أخرى؛
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تحمل أية نوايا بغية الاستفادة من الإفصاح؛
- منع الأفراد من استخدام المعلومات المتعلقة بالبنك لمكاسب شخصية؛
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى العامة/ أصحاب المصالح.

أما فيما يتعلق بالتداول بناءً على معلومات داخلية، فقد وضع البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد تداول الأوراق المالية، وقد تم توثيقها في ميثاق الحوكمة وتحديثها في العام ٢٠٢٤ بما يتماشى مع قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤ بشأن العمل بضوابط تداول الأشخاص المطلعين. وبشكل عام، يُحظّر على أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذية وموظفيه استغلال المعلومات الداخلية المتعلقة بالبنك للتداول بأسهمه لغرض الانتفاع الشخصي أو تحقيق المنفعة للآخرين، أو الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها إلى بورصة قطر بعد، والتي قد تؤثّر على أسعار الأوراق المالية أو التداولات في بورصة قطر. يجب على الأشخاص المطلعين الإفصاح رسمياً بوضعهم كمطلعين. يُحظر عليهم التداول خلال الفترة المحظورة ويجب عليهم إبلاغ البنك بأي تداول في أسهم البنك التجاري خلال ٣ أيام تماشيا مع تعميم قطر للأسواق المالية بشأن تحديد فترات حظر تداول أعضاء الإدارة العليا والمطلعين في الشركات المدرجة.

٢,٦ معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وتستلزم المعاملات الجوهريّة للأطراف ذوي العلاقة موافقة المساهمين لاحقًا في اجتماع الجمعيّة العامة العادية للبنك. فقد اعتمد البنك قواعد وإجراءات واضحة تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وجرى توثيقها في ميثاق الحوكمة.

في حين أنّ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة محظورة بالنسبة إلى التسهيلات غير الائتمانيّة بموجب تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة الإفصاح لمجلس الإدارة عما إذا كان لديهم بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال أطراف ثالثة، مصلحة جوهريّة في أية معاملة أو مسألة تؤثّر مباشرةً على البنك التجاري فيما يتعلّق بالتسهيلات الائتمانيّة. وتتطلّب المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة المتعلّقة بالتسهيلات الائتمانيّة المراجعة والموافقة المسبقتين لمجلس الإدارة. وعند النظر في الموافقة على المعاملات مع طرفٍ ذي علاقة، لا بدّ من إعداد دراسة جدوى تفصيلية للمعاملات المقترحة وتأثير الإفصاح عن هذه المعاملات. وتحظّر المعاملات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلّين.

لضمان اتّخاذ قراراتٍ مستقلّة، لا يُسمح للأطراف ذوي العلاقة حضور اجتماع مجلس الإدارة أثناء مناقشة تلك المعاملات أو العلاقة المتّصلة بالتسهيلات الائتمانيّة مع الأطراف المعنيّة، ولا يحق لهذه الأطراف التصويت على القرارات ذات الصلة. يجب على مجلس الإدارة الإفصاح للمساهمين عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالتفصيل ويوافق المساهمون على المعاملات الجوهريّة مع الأطراف ذوي العلاقة في اجتماع الجمعيّة العامة العادية للبنك. إنّ لائحة التسهيلات الائتمانيّة المتعلّقة بمجلس الإدارة والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة، وفقًا لقانون الشركات التجاريّة، متاحة للمساهمين لكي يتمكّنوا من معاينتها قبل اجتماع الجمعيّة العامة العاديّة في مكتب أمين سر مجلس الإدارة.

لقد التزم البنك بالتعريفات التي تقتضيها السلطات التنظيميّة السارية فيما يتعلّق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي أبرمها في خلال عام ٢٠٢٤. طبقاً للمادة (٤,١١) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤، فقرة رقم ٣٩.

٣. مجلس الإدارة

٣,١ دور مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة

فوّض المساهمون مجلس الإدارة بصلاحية إدارة البنك، والإشراف على عمليّاته، وتوفير إدارة فعّالة للشؤون الأساسيّة. إنّ مسؤوليّات مجلس الإدارة محدّدة بوضوحٍ في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والمادة (٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، كما هي مدرجة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

من أجل تحقيق أهداف البنك ومعالجة المسائل بطريقةٍ مناسبة وفي الوقت المناسب، أنشأ مجلس الإدارة لجان منبثقة عن مجلس الإدارة طبقاً للممارسات الرائدة وأنظمة الحوكمة المحليّة المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، أسند المجلس إلى الإدارة التنفيذيّة مهام الإدارة اليوميّة للبنك، وذلك طبقاً لتعليماتٍ واضحةٍ وضمن حدود الصلاحيات المفوّضة لها.

٣,٢ مجلس الإدارة ومؤهّلات أعضائه

يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضوًا، يمكن الاطّلاع على أسمائهم ومؤهّلاتهم في القسم (١) من الإفصاحات، منهم ثلاثة أعضاء مستقلين وثمانية غير تنفيذيّين.

أخذ البنك علمًا بالشرط المنصوص عليه في كل من قانون الشركات التجاريّة ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة والذي يقضي بأن يكون ثلث أعضاء مجلس إدارة شركة مدرجة في البورصة مستقلّين. وبما أنّ ثلث أعضاء مجلس البنك يساوي عددًا كسريًا، فإنّ موقفنا هو أنّنا قد امتثلنا لروح هذا الشرط من خلال وجود ثلاثة أعضاء مجلس إدارة مستقلين. وأبلغنا موقف البنك إلى هيئة قطر للأسواق الماليّة. إنّ البنك التجاري ملتزم لما جاء في الفقرة (٣) من القسم الثاني من المبدأ ٢ من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، من خلال وجود ثلاثة أعضاء مجلس إدارة مستقلين.

إنّ البنك يتبنّى التعريف الوارد في تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي عندما يصنّف أعضاء في مجلس الإدارة بأنّهم "مستقلّون". ويعتبر التعريف الوارد في تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعضو مجلس الإدارة المستقل أكثر صرامةً من التعريف الوارد في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة. وفقاً لمصرف قطر المركزي، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة المستقلّين أو لأيٍ من أقاربهم من الدرجة الأولى أن يمتلكوا بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ أي أسهم في البنك. أمّا وفقاً لهيئة قطر

للأسواق الماليّة، فيعتبر أعضاء مجلس الإدارة غير مستقلّين إذا كانوا يمتلكون ما لا يقل عن ١٪ من أسهم البنك. إذا قام البنك بتصنيف أعضاء في مجلس الإدارة بأنهم "مستقلون" من خلال استخدام التعريف المنصوص عليه في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، فسيكون أكثر من ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلّين.

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء مجلس الإدارة مصنفون كأعضاء "تنفيذيين" وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، فإنّ أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة لا يتمتع بأي منصب إداري بدوام كامل في البنك التجاري. ويمكن الاطلاع على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في القسم ٦ من الإفصاحات.

وفقاً للمادة (٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، قدّم كلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة إقراره السنوي في العام ٢٠٢٤ بأنّه لا يجمع بين مركزه كعضوٍ في مجلس إدارة البنك التجاري وبين المناصب المحظورة وهي المناصب التالية:

- رئيس أو نائب رئيس مجلس إدارة لأكثر من شركتين مدرجتين مقرّهما في قطر؛
- عضو منتدب في أكثر من شركة مدرجة مقرّها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مقرّها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة يجمع بين عضويتين في شركتين مدرجتين مقرّهما في قطر تمارسان نشاطًا متجانسًا.

بالإضافة إلى ذلك، يعيد أعضاء مجلس الإدارة المستقلّون سنويًا تأكيد وضعهم المستقل.

إنّ منصبيّ رئيس مجلس إدارة البنك التجاري والرئيس التنفيذي للمجموعة مختلفان ومنفصلان. ويحظر على رئيس مجلس الإدارة أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أو أي منصب اداري آخر بدوام كامل في البنك التجاري وأن يحصل على راتب، وأن يشارك في أيّ لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك وفقاً لميثاق الحوكمة.

تعمل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة سنوياً على تقييم مجلس الإدارة من حيث ملائمة عدد أعضائه، ومن حيث التوازن المناسب بين المهارات والخبرات والخلفيات لضمان الفعالية المثلى كجزء من عملية التقييم الذاتي للمجلس التي يرد تفصيلها في القسم ٣,٤.

يتمتّع أعضاء مجلس الإدارة بصفاتٍ شخصيّةٍ ومهاراتٍ تقنية للقيام بالأدوار المسندة إليهم بشكلٍ فعّالٍ ولتوفير القيادة والإشراف على الإدارة. وتشمل متطلبات جميع أعضاء المجلس تعليمات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في مادته الخامسة وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي المبدأ الثاني (ا) كحد أدنى، إلى جانب معايير إضافية وضعتها لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان وجود مجلس مؤهل بشكل كامل يتمتع بمختلف المهارات.

٣,٣ ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

إنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة هي المسؤولة عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم للانتخاب في اجتماع الجمعيّة العامة العادية. يتمّ ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وصرفهم وفقاً للإجراءات الرسميّة والدقيقة والشفّافة تماشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. يتمّ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعيّة العامة العاديّة لمدّة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرّة، على ألاّ تتعدّى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين للمجلس.

انتخب مساهمو البنك مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣ لمدة ثلاث سنوات متتالية .

٣,٤ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة وتدريبهم

تماشياً مع الممارسات الدوليّة الرائدة، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، وميثاق مجلس الإدارة، أنجز مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة تقييمهم الذاتي السنوي لعام ٢٠٢٤.

وقد وافقت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة على عمليّة التقييم الذاتي الخاصة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتمّت مراجعة النتائج حرصاً على التزام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بمواصلة تحسين أداءهم لأدوارهم ومسؤوليّاتهم

من ناحية الفعاليّة والكفاءة. في القسم ٢ من الافصاحات، تم إدراج ملخّص رئيسيٍّ للتقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه طبقاً للمادة (٤,٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

يتمّ تعزيز خبرات مجلس الإدارة من خلال البرنامج التعليمي المستمر لأعضاء المجلس. وقد خضع المجلس لبرنامج التدريب السنوي الخاص بالحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإستدامة البيئية والإجتماعية والحوكمة في عام ٢٠٢٤ والذي وافقت عليه لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان اطّلاعهم على أحدث الأنظمة والممارسات المحليّة والدولية. كما تلقّى مجلس الإدارة في العام ٢٠٢٤ تدريبًا في مجال الأمن الإلكتروني وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم (٤) لسنة ٢٠١٨.

٣,٥ مسؤوليّات مجلس الإدارة

٣,٥,١ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إنّ رئيس مجلس الإدارة هو رئيس البنك التجاري ويمثّله أمام الغير، وهو مسؤولٌ في المقام الأول عن ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بطريقةٍ فعّالةٍ ومثمرة، ويعمل على تحقيق مصالح البنك والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح.

ومن مهام العضو المنتدب تقديم الدعم اللازم لرئيس مجلس الإدارة لإدارة اجتماعات المجلس، الإشراف على الرئيس التنفيذي للمجموعة وتقديم التوجيهات اللازمة له لتحقيق استراتيجية البنك، مراقبة أداء البنك ودعم رئيس مجلس الإدارة في الإشراف على شؤون الشركة والحوكمة.

إن المهام الكاملة لرئيس مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وللمادة (١١) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة موجودة بالتفصيل في ميثاق مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مهام العضو المنتدب.

٣,٥,٢ مجلس الإدارة

يتولّى مجلس الإدارة مسؤوليّة إدارة البنك، والإشراف الفعليّ على الإدارة التنفيذيّة وقيادة عمليات البنك لتحقيق النمو ليجمع بين الربح والاستدامة. تشمل المهام والمسؤوليّات الرئيسيّة لمجلس الإدارة (على سبيل المثال لا الحصر):

- توفير التوجيه الاستراتيجي للبنك؛
- تعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء الوظائف المستقلّة؛
- مراجعة البيانات الماليّة للبنك والموافقة عليها والحرص على صحّتها؛
- مراقبة الأداء المالي للبنك؛
- الإشراف على إطار للضوابط الداخلية؛
- الإشراف على إطار إدارة المخاطر؛
- الإشراف على نظام الحوكمة في البنك.

إنّ المسؤوليّات الكاملة للمجلس محدّدة بشكلٍ واضحٍ في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للمادة (٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

يقوم كلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بواجباته المؤتمن عليها بأمانة وإخلاص بما يتماشى مع القواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها، بما فيها تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، ووثائق إدارة البنك. ويُنتظر من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا على اطلاع دائم وأن يعملوا بحسن نيّةٍ وحرصٍ تام، بما يحقّق مصلحة البنك وكلّ المساهمين وأصحاب المصالح في الوفاء بمسؤوليّاتهم ومهامهم تجاه البنك.

٣,٥,٣ المسائل المحفوظة لمجلس الإدارة

من بين المسائل التي تستدعي موافقة مجلس الإدارة بعض السياسات المكتوبة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي للبنوك وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والقوانين والأنظمة الأخرى المعمول بها، ووثائق إدارة البنك.

خضعت سياسة المخاطر بالبنك (بيان تقبّل المخاطر) وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وسياسة مكافآت الموظفين وسياسة توزيع الأرباح لمراجعة سنوية إلزامية في ٢٠٢٤.

وافق مساهمو البنك على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وسياسة مكافآت الموظفين وسياسة توزيع الأرباح، في الجمعية العامة العادية في الأوّل من أبريل ٢٠٢٤.

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملاتٍ ذات طبيعةٍ محدّدةٍ وتتجاوز مبلغاً معيّناً على النحو المنصوص عليه في تفويض صلاحيات مجلس الإدارة، والقوانين واللوائح المعمول بها.

٣,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة تسعة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٤، وفق التواريخ وتفاصيل الحضور الواردة في القسم ٣ من الإفصاحات. ان الدعوات، وتواتر المشاركة، وقرارات اجتماعات مجلس الإدارة متماشية مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وللمواد (١٣)، (١٤) و (١٥) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والنظام الأساسي للبنك التجاري، وميثاق مجلس الإدارة. توكل إلى أمينة سرّ مجلس الإدارة مهمة تحضير محاضر اجتماعات المجلس، التي تشمل تفاصيل المسائل التي ينظر فيها المجلس والقرارات المتّخذة، بما في ذلك أية تحفظات يعرب عنها الأعضاء. يتمّ تعميم مسودات المحاضر على جميع أعضاء المجلس لكي يسجّلوا تعليقاتهم. ويعتمد مجلس الإدارة رسمياً مسودة المحضر في الاجتماع التالي. ومن ثمّ تحفظ أمينة سرّ مجلس الإدارة محاضر اجتماعات المجلس.

تُعدّ أمينة سر مجلس الإدارة مسودة جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة. وبعد أن يوافق عليها رئيس مجلس الإدارة، تُرسَل المسودة عادةً إلى الأعضاء قبل ما لا يقلّ عن ١٠ أيام من موعد عقد اجتماع المجلس. ويتمتّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بحق الوصول الكامل وفي الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة.

٣,٧ أمينة سرّ مجلس الإدارة

في العام ٢٠١٨، عيّن مجلس الإدارة السيّدة/ ماري تيريز أوجيه، أمينة سرٍ للمجلس ورئيسةً لإدارة شؤون الشركة بالبنك التجاري وفقاً للمادة (١٦) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

من خلال منصبها كأمينة سرّ مجلس الإدارة، ووفقاً للمادة (١٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة ولتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، تقدّم السيّدة/ ماري تيريز أوجيه، الدعم الإداري لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة لتسهيل تنفيذ كافة مهامهم.

يتمتّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بإمكانية الحصول على مشورة أمينة سرّ مجلس الإدارة وخدماتها، وهي مسؤولة عن ضمان قيام مجلس الإدارة باتباع إجراءات صحيحة وتقديم المشورة للمجلس بشأن كلّ المسائل المتعلّقة بحوكمة الشركات.

٤. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

بغية زيادة فعاليّة إشراف مجلس الإدارة على أنشطة البنك المختلفة والمخاطر التي يتعرّض لها بطريقة مستقلة ومهنية، أنشأ المجلس لجانً مفوّضة بمسؤوليّات وصلاحيّات محدّدة للتصرّف بالنيابة عنه. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع التزامها بمبادئ حوكمة الشركات، تلبّي اللّجان التي أنشأها مجلس الإدارة المتطلّبات التي تحدّدها أنظمة حوكمة الشركات المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي:

١. لجنة التدقيق
٢. لجنة المخاطر والالتزام
٣. اللجنة التنفيذيّة
٤. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

لكلّ لجنةٍ من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة دور وواجبات وسُلطات تفصيليّة محدّدة كما أقرّها المجلس، وينصّ عليها ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة المعتمد من قبله. لقد تمّ إعداد ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلّبات الرقابية، بما فيها المادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والمبدأ الرابع من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وقانون الشركات التجاريّة، والممارسات الرائدة في حوكمة الشركات.

إنّ أعضاء لجان مجلس الإدارة الأربعة ورؤساءها مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. وطبقاً للمادة (١٩) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة. لا يتولّى أيّ عضو مجلس إدارة رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، وطبقًا للمبدأ الرابع من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، رئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أيّ لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

٤,١ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

إنّ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة أوّلاً عن الإشراف على جودة ونزاهة عمليّات المحاسبة وتدقيق الحسابات والرقابة الداخليّة وعملية إعداد التقارير الماليّة للبنك، وتحديد المعايير وآليات الرقابة لكلّ الأنشطة التي تنطوي على مخاطر البنك بأكمله. إنّ دور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها موثّقة بالكامل في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إنّ أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. طبقاً للمادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يكون رئيس اللجنة وأغلبيّة أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أعضاء مستقلّين، وطبقاً للمبدأ الرابع (أ) من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، لا يكون أعضاء هذه اللّجنة أعضاء في أيّ لجنةٍ أخرى.

طبقاً لمبدأي الشفافيّة والاستقلاليّة، تتبع إدارة التدقيق الداخلي في البنك مباشرةً للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يكون رئيس إدارة التدقيق الداخلي مسؤولًا عن تقديم التقارير والملاحظات للّجنة على أساسٍ دوريٍ وحسب الحاجة.

الأنشطة خلال العام

قامت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت البيانات الماليّة المرحليّة والسنويّة للبنك وأوصت المجلس باعتمادها؛
- راجعت نطاق خطط التدقيق الداخليّة لعام ٢٠٢٤؛
- أشرفت على اعمال المدقّقين الخارجيّين على مدار العام ورفعت توصيات بشأن إعادة تعيينهم؛
- راجعت التقارير المحاسبيّة والماليّة الهامة وغيرها من النقاط التي تقدمت بها الإدارة والمدقّقون الداخليّون والخارجيّون، بما في ذلك مراجعة كلّ التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي في البنك (والتي تشمل مراجعات الائتمان وتقارير التحقيقات وتقارير مصرف قطر المركزي)؛
- استعرضت التقدّم الذي أحرزه البنك بشأن الملاحظات التي رفعت في تقارير التدقيق الداخلي، وكتاب الإدارة الذي وضعه المدقّق الخارجي، وتقارير التحقيق، وتقرير التفتيش الخاص بمصرف قطر المركزي؛
- عقدت كلّ شهرين على الأقلّ اجتماعات خاصة مع رئيس التدقيق الداخلي من دون وجود الإدارة التنفيذيّة؛
- راجعت ووافقت على ميثاق التدقيق الداخلي ومنهجيّته وقارنتها بمعايير معهد المدققين الداخليين (IIA)؛
- راجعت ووافقت على تقرير تقييم إدارة الضوابط الداخليّة لإعداد التقارير المالية :ICOFR
- راجعت ووافقت على السياسة والحوكمة المحدّثتين للضوابط الداخليّة لإعداد التقارير الماليّة؛
- راجعت التحديثات الدوريّة لجميع الأنشطة التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي في بنك الترناتيف؛
- راجعت النتائج الصادرة عن تدقيق مكافحة غسل الأموال لبنك الترناتيف حسب تعليمات مصرف قطر المركزي؛
- وافقت على تعيين موظّفي التدقيق الداخلي؛
- وافقت على ميزانية التوظيف الجديدة ؛
- راجعت برنامج ضمان الجودة والتحسين التي أجرتها إدارة التدقيق الداخلي، بناءً على متطلّبات معهد المدقّقين الداخليين، لضمان الالتزام لمعايير معهد المدقّقين الداخليين؛
- وافقت على الخدمات الإضافيّة غير المتعلقة بالتأكيد والتي سيتم تنفيذها من قبل الخارجيين؛
- قدّمت تقرير التدقيق الداخلي السنوي إلى مجلس الإدارة استناداً إلى متطلبات الحوكمة.

ينبغي على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة. خلال العام ٢٠٢٤، عقدت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ما مجموعه احد عشر اجتماعًا، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,١ من الإفصاحات.

٤,٢ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

فوّض مجلس الإدارة لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس بمهام مراقبة المخاطر، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: رأس المال، وتركيز الائتمان، وسعر الفائدة، والسيولة، والأسواق، والتشغيل، والإنترنت والتكنولوجيا، والنماذج، واستمراريّة الأعمال، والمخاطر الاستراتيجيّة، ومخاطر السمعة، والحوكمة البيئيّة والاجتماعيّة وحوكمة الشركة. إنّ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن تقديم المشورة لمجلس الإدارة حول

مدى تقبّل البنك للمخاطر بشكلٍ عامٍ ومستقبليٍ، والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذيّة لـ"بيان تقبّل المخاطر"، والإبلاغ عن حالة ثقافة المخاطر في البنك، والتفاعل مع رئيس قطاع المخاطر والإشراف عليه. إنّ دور لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها موثّقة بالكامل في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأعضاء لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

تقوم لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بالرقابة على كلّ المخاطر على مستوى البنك من خلال لجنة المخاطر (MRC)، والرئيس التنفيذي للمجموعة، ورئيس قطاع المخاطر، وتقدّم توجيهات لإدارة المخاطر من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع المخاطر.

وأصبحت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولةً عن تحديد المتطلبات والمعايير والآليات الخاصة بالالتزام ومراقبة الجرائم المالية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة العمليّات الاحتياليّة، ومكافحة الرشوة والفساد وحماية خصوصية البيانات الشخصية، ومتطلّبات فاتكا / معايير الإبلاغ المشترك، فيما يتعلّق بجميع الأنشطة التي تنطوي على مخاطر ذات صلة على نطاق البنك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مدى تقبّل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات. كما أصبحت مسؤولةً عن الإشراف على أداء الشركات التابعة والخاضعة للتنظيم فيما يتعلّق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات. وتماشيًا مع مبدأ الشفافية والاستقلالية، ترفع وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في البنك التقارير مباشرةً إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يكون رئيس قطاع الالتزام مسؤولاً عن تقديم التقارير والملاحظات إلى اللجنة على أساس دوري وحسب الحاجة، بالإضافة إلى الإبلاغ عن حالة تنفيذ إجراءات مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات على نطاق البنك والشركات التابعة له الخاضعة للتنظيم.

الأنشطة خلال العام

قامت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأنشطة الرئيسيّة التالية المتعلقة بالمخاطر:

- راجعت وصادقت على مدى تقبّل المخاطر، ومستويات تقبل المخاطر، وحدود المحفظة، بما في ذلك الحدود على مستوى البنك، وكذلك على مستوى وحدة الأعمال التجاريّة الاستراتيجيّة (SBU) للخدمات المصرفيّة الخاصة بالشركات، والخدمات المصرفيّة الخاصة بالمشاريع، والخدمات المصرفيّة للأفراد بشكلٍ منفصلٍ؛
- راجعت أهم المخاطر التي يواجهها البنك وتأثيراتها وسيناريوهاتها؛
- راجعت دوريًا حالة القضايا القانونية المرفوعة من البنك أو ضده فضلاً عن التقدم الذي تم إحرازه؛
- راجعت واعتمدت سياسات ونماذج إدارة المخاطر المحدثة؛
- راجعت ووافقت على هيكليّة تنظيم إدارة المخاطر المحدّثة للتأكّد من توفّر مجموعات المهارات المناسبة لدى الإدارة للقيام بأنشطتها بعناية؛
- راجعت ووافقت على بعض تفويضات الصلاحيات بناءً على طلب لجنة المخاطر؛
- راجعت إستراتيجيّة محافظ الاستثمار، وحدودها، ومنتجاتها والمحفظة الرئيسيّة ومقاييس مسؤوليّة الأصول بما في ذلك معدّل الفائدة على الودائع، والمدة، والمموّلين، والتركزات، والمخاطر الجغرافيّة؛
- راجعت تأثير التغييرات في التشريعات المختلفة في الدولة واطّلعت على المعلومات المحدّثة بشأن التأثير والإجراءات المقترحة من قبل البنك؛
- راجعت على نحو دوري محافظ القروض لدى البنك، ومقاييس التركزات، وكفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والإجراءات المتخذة لضمان استقرار جودة الائتمان؛
- وافقت على مقترحات تشكيل لجنة الحوكمة الجديدة وأوصت مجلس الإدارة بالتغييرات المقترحة على اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية المتّخذة للقرارات بهدف تعزيز الحوكمة العامة للبنك؛
- راجعت مركز المخاطر على مستوى المجموعة بشأن الأمور الحرجة والإجراءات التي اتخذها فريق الإدارة؛
- وافقت على السياسات فيما يتصل بالمخاطر التشغيلية واستمرارية الاعمال والاستعانة بمصادر خارجية، ومصفوفة التصعيد وسياسات المخاطر الأخرى؛
- راجعت جميع الغرامات التنظيميّة ذات الصلة لعام ٢٠٢٤؛
- راجعت استراتيجيّات تشكيل وحل القروض المتعثّرة خلال العام ٢٠٢٤؛
- تحليل مخاطر النظراء والتقدم الذي أحرزه البنك في مقاييس مخاطر السوق؛

- راجعت مصفوفة تقييم الأداء المعزّزة التي تدمج عناصر المخاطر في بطاقة الأداء العام للبنك؛
- أشرفت على الإجراءات التي اتّخذتها لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية على مدار العام، بالإضافة إلى التصديق على قرارات لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية التي تستلزم موافقة لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت ووافقت على الاجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال ICAAP، واختبارات الضغط، ورأس المال وخطّة التعافي؛
- راجعت أداء نماذج المخاطر المستخدمة في البنك ووافقت على نتائج التحقق؛

قامت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأنشطة الرئيسيّة التالية المتعلقة بالالتزام:

- راجعت خطّة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية السنوية لعام ٢٠٢٤ وحدثت السياسات وبيان تقبل المخاطر وصادقت عليها؛
- أشرفت على حالة تنفيذ خطة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية لعام ٢٠٢٤؛
- راجعت وصادقت على قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقبّل مخاطر العقوبات، وتقارير مراقبة الالتزام، وقرارات لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت وصادقت على تقارير تقييم ومراجعة مخاطر الالتزام والاحتيال وتقارير التحقيقات والمستجدّات المتعلّقة بخطّة الحد من مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؛
- راجعت التعاميم والكتب الرئيسيّة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والهيئات التنظيميّة الأخرى ؛
- راجعت التحديثات التي طالت سياسة اعرف عميلك والعناية الواجبة المستمرة للعملاء وشكاوى حماية المستهلك ؛
- راجعت تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال لعام ٢٠٢٣ وصادقت عليه ؛
- راجعت العلاقات مع البنوك المراسلة الجديدة ووافقت عليها ؛
- راجعت ودرست نتائج تقييم مخاطر الأعمال على مستوى البنك لعام ٢٠٢٣ (BRA) ووافقت عليها ؛
- راجعت ودرست نتائج التقييم السنوي لفعالية سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- راجعت ميزانية الالتزام لعام ٢٠٢٥ ووافقت عليها ؛
- راجعت قائمة الأشخاص المعرضين سياسيا وصادقت عليها ؛
- راجعت نتيجة التقييم الذاتي السنوي التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ينبغي على لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الادارة الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة. خلال العام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة احد عشر اجتماعا وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٢ من الإفصاحات.

٤,٣ اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة

إنّ اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الموافقة على التسهيلات الائتمانيّة والاستثمارات الكبيرة ضمن الحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة. كما أنّ اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الموافقة على الإستراتيجيات والخطط والميزانيات / الأهداف والسياسات والإجراءات والأنظمة بالإضافة إلى مراجعة أداء البنك.

إنّ دور اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها موثّقة بالكامل في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت ووافقت على التسهيلات الائتمانيّة وفقاً للصلاحيات المفوّضة اليها؛
- أوصت مجلس الإدارة بتسهيلات ائتمانيّة تتجاوز ١٠٪ من رأس مال البنك واحتياطياته؛
- راجعت مخاطر البلدان والمؤسّسات الماليّة وأوصت مجلس الإدارة بتعديلات للمخاطر الائتمانية الدولية؛

- راجعت جميع السياسات المتعلقة بتنظيم البنك وعملياّته بما في ذلك جميع الصلاحيات اللازمة التي تستلزمها الإدارة التنفيذية في تنفيذ مسؤولياتها ووافقت عليها (باستثناء السياسات التي تخضع لمراجعة لجنة معنيّة أخرى تابعة لمجلس الإدارة على النحو المنصوص عليه في تفويض الصلاحيّات في مجلس الإدارة)؛
- تلقّت تقارير عن الأداء المالي والتشغيلي للبنك وقيّمت مؤشرات الأداء الرئيسية مقابل الاستراتيجيات المرافقة لها؛
- راجعت موازنات المصروفات التشغيلية والرأسمالية للبنك ووافقت عليها؛
- بتّت في جميع المسائل المتعلقة بمباني البنك وعملياّت الاستحواذ على العقارات وبيعها؛
- بتّت في جميع المسائل المتعلّقة بالرعايات والذكرى السنويّة الخمسين لتأسيس البنك.
- بتت في أمور متعلقة بتأسيس مؤسسة "ميرة البنك التجاري"

ينبغي على اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة الاجتماع على الأقلّ ست مرّات في السنة.

خلال العام ٢٠٢٤، عقدت اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة تسعة عشر اجتماعًا وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٣ من الإفصاحات.

٤,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتولّى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في مجلس الإدارة مسؤوليّة تقييم إطار المكافآت والأجور لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والموظّفين، بناءً على أداء البنك وأهدافه على المدى الطويل. إنّ اللّجنة مسؤولة أيضاً عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وإعادة ترشيحهم للانتخاب من قبل الجمعيّة العامة، والتوصية بتعيينات الإدارة التنفيذيّة، والإشراف على تدريب أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلّق بحوكمة البنك، وإجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. بالإضافة إلى ذلك، إنّ اللجنة مسؤولة أوّلاً عن تولّي المسائل المتعلّقة بالحوكمة. كما أنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على استراتيجيّة استدامة البنك وأدائه (ESG).

إنّ أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات، ودور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها موثّقة في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- وافقت على سياسات البنك المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- وافقت على إطار عمل البنك لعام ٢٠٢٤ المتعلق بحوافز الموظفين وإرجاء المكافآت؛
- راجعت لوحة شكاوى الموظفين لعام ٢٠٢٤؛
- راجعت التقييم الذاتي السنوي لأداء المجلس واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت برنامج البنك التدريبي السنوي الخاص بالحوكمة الذي يُعطى لكلّ أعضاء المجلس؛
- راجعت وقيّمت التغييرات في ممارسات حوكمة الشركات الدوليّة والمحليّة التي قد يكون لها تأثير على كيفيّة عمل البنك وإدارته لسياسات الحوكمة، وأوصت بإجراءات تتعلّق بالتغييرات عند الضرورة؛
- وافقت على تقرير الحوكمة المؤسسيّة وتقرير الاستدامة الخاصين بالبنك وأوصت بهما لمجلس الإدارة للموافقة عليهما؛
- وافقت على الصلاحيّات الجديدة للجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية بالبنك بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدوليّة وأوصت بها لمجلس الإدارة للموافقة عليها.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة. وخلال العام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة سبعة اجتماعات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٤ من الإفصاحات.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إنّ المبادئ المتعلّقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واردة في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

تمّ تعديل سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للالتزام لكتاب مصرف قطر المركزي رقم ١٥٠٧/٢٠٢٣ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٣ بشأن سقوف ومحدّدات تقدير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومصفوفة تقييم الأداء الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

يبلغ الحد الأقصى للمكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة ٢,٥ مليون ريال قطري، والحد الأقصى للمكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة مقابل المشاركة في المجلس ٢ مليون ريال قطري. ويبلغ الحد الأقصى للمكافآت الإضافية لأعضاء مجلس الإدارة مقابل المشاركة في أي من لجان مجلس الإدارة ٣٠٠,٠٠٠ ثلاثمائة ألف ريال قطري لكل عضو. كما يجب ألا يتجاوز إجمالي قيمة المكافآت التي يتقاضاها جميع أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين ٥٪ من صافي أرباح البنك بعد خصم الاستهلاك والتحويل إلى الاحتياطي القانوني وتوزيع أرباح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال البنك المحرّر.

عند تحديد مبلغ المكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقييم أداء البنك مقاسًا ببطاقة أداء البنك، والتي يتم ترجيحها لكل مقياس أداء بالنسبة إلى أهميته بالنسبة إلى استراتيجية البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتضمن:

- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة للربحيّة؛
- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة للمخاطر؛
- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة المتعلّقة بالكفاءة؛
- متوسّط درجات الأداء للسنوات الثلاث الأخيرة؛
- التصنيف الخارجي على المدى الطويل؛
- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة للتحوّل الرقمي؛
- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة.

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة على سياسة المكافآت السنويّة لأعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، المبدأ ٧. ويقوم المجلس بشكلٍ منتظمٍ بتقييم وقياس المخاطر التي ينطوي عليها تحديد الحوافز والتعويضات ودفعها وبمراجعة خطّة المكافآت وفقاً لذلك.

تمّ الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤ في القسم ٦ من الإفصاحات، شرط الحصول على موافقة المساهمين عليها في الجمعية العامة العادية.

يمكن الاطّلاع على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية في القسم ٦ وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة للبنك.

مكافآت الإدارة التنفيذيّة

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة أيضاً على خطّة المكافآت السنويّة للإدارة التنفيذية والموظّفين. تحدّد هذه الخطّة هيكليّات التعويضات للإدارة التنفيذيّة والموظّفين، والتي تتّسم بالتنافسيّة بالنسبة إلى السوق وتكافؤ الأداء الذي يساهم في نمو البنك وربحيّته، وتتوافق مع استراتيجيّة البنك. عام ٢٠١٨، كان البنك التجاري أوّل بنك في قطر يقدّم مكافآت مؤجلة للإدارة التنفيذيّة مع أحكام بحقّ الرجوع عنها في حال سوء النيّة، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات الدوليّة والحوكمة الرشيدة.

المكافآت المرتبطة بالأداء المستدام:

وافق مساهمو البنك في الجمعية العامة العادية في الأوّل من أبريل ٢٠٢٤ على سياسة مكافآت الموظفين المعتمدة مع كافة موظفّي البنك.

وفقاً لهذه السياسة، يستعرض مجلس الإدارة في البنك التجاري بانتظام التعويضات والفوائد للتأكد من:

- الدفع بانصاف وبشكل تنافسي؛
- مكافأة أصحاب الأداء العالي؛
- إدارة المخاطر من خلال:
  - النظر في التوازن بين الراتب والحوافز؛
  - مراعاة التوازن بين الربح والمخاطر والأفق الزمني المرتبط بتلك المخاطر؛ و
  - ربط نسبة من مكافآت موظفي الإدارة العليا مباشرة بأداء البنك على المدى الطويل وبمصالح المساهمين.

بهدف تعزيز الثقافة المستندة على الأداء والاستدامة، وضع البنك التجاري إطاراً متغيّراً للمكافآت يعتمد على بطاقة أداء متوازنة للشركات تشمل مقاييس المخاطر لتحديد مجموع المكافآت. ينبغي تحقيق الحد الأدنى من الأداء المطلوب حتى يتراكم مجموع المكافآت على أن لا يتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه. تندرج ادارة خطة الحوافز طويلة الأمد تحت صلاحيات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتحتّم على الإدارة التنفيذية وكبار الموظفين والوظائف الرئيسية التي تنشأ عنها المخاطر تأجيل جزء من علاواتهم الشخصية، بحيث يؤجل سداد ٥٠٪ من المكافأة الممنوحة على مدى ثلاث سنوات من تاريخ منح المكافأة، مع أحكام الخصم malus والاسترداد clawback .

خطة الحوافز الطويلة الأجل (LTIS)

في العام ٢٠٢٤، واصل البنك تطبيق خطّة الحوافز الطويلة الأجل (LTIS)، حيث تم إلزام الإدارة التنفيذيّة وكبار المديرين الآخرين والمخاطرين الرئيسيّين بتأجيل جزء من مكافآتهم الفرديّة من السنوات السابقة في حقوق الأداء، مع تطبيق أحكام خاصة بالخصم والاسترداد خلال فترة التأجيل التي تبلغ ثلاث سنوات. من خلال منح حقوق الأداء - وسيلة لتقديم حوافز طويلة الأجل مرتبطة بالأسهم - تتيح خطة الحوافز الطويلة الأجل ما يلي:

- تعزيز التزام الموظفين بالعمل نحو الهدف المشترك المتمثل في تعزيز المساهمين
- ربط الدفع المتغير بأداء البنك على الأجل الطويل
- تعزيز الإدارة السليمة للمخاطر من خلال ربط المكافأة لصانعي القرار الرئيسيّين بالأفق الزمني للمخاطر

تم الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذيّة في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤ فقرة رقم ٣٩.

إنّ سياسة مكافآت الموظفين السنوية للبنك (شرط الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية للبنك في عام ٢٠٢٤) مدرجة في القسم ٧.

٥. الإدارة التنفيذيّة

يتحمّل مجلس الإدارة المسؤوليّة النهائيّة عن إدارة البنك، إلّا أنّه يفوّض مسؤوليّة إدارة البنك التجاري اليومية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وإلى الإدارة التنفيذيّة من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة. يجب أن يكون تفويض الصلاحيات هذا ضمن الحدود المفصّلة في وثيقة تفويض الصلاحيات الخاص بمجلس الإدارة والتسلسل التراتبي المعتمد من مجلس الإدارة للوظائف المستقلّة.

تحوي الإدارة التنفيذيّة مجموعة من كبار موظّفي البنك الذين يتمتّعون بأهليّة عالية ويرأسهم الرئيس التنفيذي للمجموعة، ويقومون بتنفيذ العمليّات والأنشطة وقرارات مجلس الإدارة وفقاً للاستراتيجيّات والسياسات الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة وهيكليّة مخاطر البنك. تساهم الإدارة التنفيذيّة في تنفيذ نظام الحوكمة بشكل سليم وتطويره وتضمن تنفيذ العمليّات بطريقة فعّالة وآمنة وسليمة، والالتزام بالسياسات والإجراءات الداخليّة السارية للبنك والقوانين والأنظمة الخارجيّة المعمول بها. إنّ موجزات تعريفية بالإدارة التنفيذيّة مدرجة في القسم ٨ من الإفصاحات.

ضمانةً لوجود بدلاء رفيعي المستوى ليحلّوا محلّ الأفراد الذين يشغلون حالياً مناصب قيادية أساسية لنجاح البنك، تمّ إدراج قسم يتعلّق بسياسة التعاقب الوظيفي في ميثاق الحوكمة يتناول الآليّة التي يتبعها البنك لضمان توافر واستخدام موظّفين مؤهّلين ومناسبين يتمتّعون بمهارات قياديّة مناسبة لتولّي مناصب قياديّة رئيسيّة داخل البنك. يمكن للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ترشيح من تراه مناسباً لشغل أيّ منصب إداري تنفيذي.

٦. اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

يعتمد الرئيس التنفيذي للمجموعة على عدد من اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية لتولي الإدارة اليومية للبنك.

في العام ٢٠٢٤، تمّ تعزيز حوكمة اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية بالبنك، مع إعادة تنظيم الوظائف وتبعيّتها بالتسلسل الإداري، واعتماد صلاحيّات جديدة تتماشى مع أفضل الممارسات الدوليّة.

تُلخّص النشاطات الأساسية لهذه اللجان بما يلي:

لجنة الحوكمة (MGC)

- تتولّى لجنة الحوكمة مسؤولية ضمان التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية على مستوى الإدارة من خلال مراجعة ومراقبة التطوّرات المتعلقة بالحوكمة المؤسسيّة، وتخضع لإشراف لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيّد جوزيف أبراهام منصب رئيس لجنة الحوكمة، ويشغل رئيس قطاع الالتزام السيد عبد الله الفضلي منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة الحوكمة على الأقل بشكل ربع سنوي أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة خطّة الحوافز طويلة الأجل (LTIS)

- تم تكليف لجنة خطّة الحوافز طويلة الأجل بمسؤولية الإشراف على العمليات اليومية لخطة الحوافز طويلة الأجل الخاصة بالبنك، وتخضع لإشراف لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيّد جوزيف أبراهام منصب رئيس لجنة خطّة الحوافز طويلة الأجل، ويشغل رئيس قطاع رأس المال البشري السيد خليفة الريس منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة خطّة الحوافز طويلة الأجل على الأقل بشكل ربع سنوي أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة الاستدامة (SC)

- إنّ لجنة الاستدامة (SC) هي المسؤولة عن استراتيجيّة البنك المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) والأداء وإعداد التقارير وتخضع لإشراف لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل رئيس القطاع المالي السيد نعمان علي منصب رئيس لجنة الاستدامة ويشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيّد جوزيف أبراهام منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة الاستدامة مرتين على الأقل في السنة أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة الموارد البشرية (HCC)

- تشرف لجنة الموارد البشرية على المسائل الجوهريّة المتعلّقة برأس المال البشري، بما في ذلك التعويضات والمزايا، وإدارة الأداء، وتخطيط القوى العاملة، ومعايير وإجراءات الترقية، والتعلّم والتطوير، والسياسات التأديبيّة، والتوظيف. تخضع لجنة الموارد البشرية لإشراف لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل رئيس قطاع رأس المال البشري السيد خليفة الريس منصب رئيس لجنة الموارد البشرية
- يجب أن تجتمع لجنة الموارد البشرية على الأقل بشكل ربع سنوي أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة التكنولوجيا الرقميّة والابتكار(DITC)

- تتولّى لجنة التكنولوجيا الرقميّة والابتكار مسؤولية قيادة الابتكار التكنولوجي، وحوكمة التكنولوجيا، والإشراف على المشاريع الاستراتيجية للتكنولوجيا والابتكار، والإشراف على تنفيذ إطار عمل إدارة مخاطر التكنولوجيا في البنك. تخضع لجنة التكنولوجيا الرقميّة والابتكار لإشراف اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تشغل رئيسة قطاع العمليات السيدة ليوني ليثبريدج منصب رئيسة اللجنة.
- يجب أن تجتمع لجنة التكنولوجيا الرقميّة والابتكار كلّ شهرين أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة رأس المال (CC)

- تتولّى لجنة رأس المال مسؤوليّة الإشراف على الإدارة وتحسين هيكل رأس مال البنك، وتخضع لإشراف اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب رئيس لجنة رأس المال، ويشغل رئيس القطاع المالي السيّد نعمان علي منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة رأس المال على الأقل بشكل ربع سنوي أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة الموجودات والإلتزامات (ALCO)

- تتولّى لجنة الموجودات والإلتزامات مسؤوليّة وضع السياسات المتعلّقة بإدارة الموجودات والإلتزامات، مثل هيكل الميزانية العمومية، والتمويل، والتسعير، والتحوط، وتحديد الحدود، وتخضع لإشراف اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل مدير عام تنفيذي الخزينة والاستثمارات، السيد بارفيز خان، منصب رئيس اللجنة، ويشغل رئيس القطاع المالي السيد نعمان علي منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع اللجنة ١٠ مرات على الأقل في السنة أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة الأصول البديلة (AAC)

- تتولى لجنة الأصول البديلة مسؤولية الإشراف على محفظة العقارات التي استحوذ عليها البنك ومراقبتها وتحسينها، وتراجع وتقدّم توصيات إلى اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة بشأن شراء وبيع أي أصول مستحوذ عليها.
- يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب رئيس لجنة الأصول البديلة، ويشغل رئيس قطاع التسويق والأصول البديلة السيد حسين العبد الله منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة الأصول البديلة مرّة كل شهرين، أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة المالية (FC)

- تتولّى لجنة المالية مسؤولية الإشراف على الوظائف المالية والمحاسبية للبنك، وضمان إدارة هذه الوظائف بفعالية ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تخضع لجنة المالية لإشراف اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل رئيس القطاع المالي السيد نعمان علي منصب رئيس لجنة المالية، ويشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة الماليّة بشكل ربع سنوي أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة الائتمان والاستثمار : الفصل الائتماني (MCIC-C)

- تُعد لجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الائتماني ثالث أعلى سلطة لإدارة التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف الآخر بعد مجلس الإدارة واللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة. تمارس لجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الائتماني صلاحيّات الموافقة المفوضة إليها من قبل مجلس الإدارة وفقًا لميثاق المخاطر وبيان تقبل المخاطر وصلاحيّات لجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الائتماني وصلاحيّة الموافقة على الائتمان الخاصة بلجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الائتماني وفقًا لتفويض الصلاحيّات وغيرها من سياسات الائتمان.
- يشغل رئيس قطاع المخاطر السيد أنطونيو غاميز مونوز منصب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الائتماني، ويشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب نائب الرئيس.
- تعقد اجتماعات لجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الائتماني أسبوعيًا.

لجنة الائتمان والاستثمار: الفصل الاستثماري (MCIC-I)

- تتولّى لجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الاستثماري مسؤولية توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف على أنشطة الاستثمار في محفظة البنك وتخضع لإشراف اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الاستثماري، ويشغل مدير عام تنفيذي الخزينة والاستثمارات، السيد بارفيز خان، منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة الائتمان والاستثمار - الفصل الاستثماري على الأقل بشكل ربع سنوي أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة المخاطر(MRC) :

- تشكّل هذه اللجنة أعلى سُلطة على المستوى الإداري فيما يخص المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك. وتقدّم التقارير المتعلقة بكلّ سياسات المخاطر والمحافظ إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- يشغل رئيس قطاع المخاطر السيد أنطونيو غاميز مونوز منصب رئيس لجنة المخاطر، ويشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة المخاطر ١٠ مرات على الأقل سنوياً، أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة المخاطر التشغيلية (ORC)

- تشرف لجنة المخاطر التشغيلية على تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر التشغيليّة في البنك وتخضع لإشراف لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل رئيس قطاع المخاطر السيد أنطونيو غاميز مونوز منصب رئيس لجنة المخاطر التشغيلية، ويشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب نائب الرئيس ؛
- يجب على لجنة المخاطر التشغيلية أن تجتمع على الأقل بشكل ربع سنوي أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة الالتزام (CRC)

- تقوم لجنة الالتزام بتسهيل الإشراف على تنفيذ مسائل الإلتزام التنظيمي وضوابط الجرائم المالية (FCC) بما في ذلك مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT)، ومكافحة الاحتيال، وقانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشترك (FATCA/CRS)، وحماية خصوصية البيانات الشخصية، والتدقيق التنظيمي. تخضع لإشراف لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يشغل رئيس قطاع الإلتزام السيد عبد الله الفضلي منصب رئيس لجنة الالتزام، ويشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع اللجنة ١٠ مرات على الأقل سنويًا أو أكثر إذا لزم الأمر.

لجنة أمن المعلومات (ISC)

- تتولّى لجنة أمن المعلومات مسؤوليّة التأكد من أنّ للإدارة التنفيذية الإشراف اللازم لإدارة المخاطر السيبرانية بما يتماشى مع درجة تقبّل المخاطر، والمتطلبات التنظيمية والحكومية. وتخضع اللجنة لإشراف لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تشغل رئيسة قطاع العمليات السيدة ليوني ليشريدج منصب رئيسة لجنة أمن المعلومات، ويشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب نائب الرئيس.
- يجب أن تجتمع لجنة أمن المعلومات على الأقل بشكل ربع سنوي أو أكثر إذا لزم الأمر.

٧. إدارة المخاطر

تطبّق ادارة المخاطر في البنك التجاري مبادئ الحوكمة السليمة للشركات لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وتحرص على أن تتماشى الأنشطة التي تنطوي على تقبل المخاطر المعقدة مع استراتيجيّة البنك ومستوى المخاطر المقبول. تشمل المكوّنات الرئيسيّة لادارة المخاطر ما يلي:

ثقافة المخاطر: القيم المشتركة، والمواقف، والكفاءات، والسلوكيّات في البنك التي تشارك وتؤثّر على ممارسات الحوكمة والقرارات المتعلّقة بالمخاطر لتعزيز ثقافة المخاطر السليمة:

أ. يتولّى مجلس الإدارة الريادة في تحديد الاتجاه العام من خلال تعزيز الوعي حول المخاطر ضمن ثقافة مخاطر سليمة، عبر إبلاغ كلّ الموظفين بأنّ المجلس لا يدعم الإفراط في المخاطرة، وبأنّ كلّ الموظّفين مسؤولون عن ضمان عمل البنك ضمن الحدود المقررة ومستوى المخاطر المقبول؛

ب. تتولّى الإدارة التنفيذيّة تنفيذ ثقافة المخاطر السليمة وتعزيزها، وتوفّر حوافز تكافئ السلوك المناسب وتعاقب السلوك المُخلّ.

تقبّل المخاطر: المستوى الإجمالي للمخاطر وأنواع المخاطر التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة مستعدّين لتقبلها لتحقيق أهداف البنك وأغراضه وخطّته التشغيليّة، بما يتماشى مع متطلّبات رأس المال والسيولة والمتطلّبات الأخرى السائدة.

نظام إدارة المخاطر: السياسات والعمليّات والموظّفون وأنظمة التحكّم المستخدمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها والإبلاغ عنها بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول المحدّد من قبل مجلس الإدارة. تشمل فئات المخاطر التي يغطّيها نظام إدارة المخاطر: رأس المال، وتركيز الائتمان، وسعر الفائدة، والسيولة، والأسواق، والتشغيل، والأمن والتكنولوجيا، والنماذج، واستمراريّة الأعمال، والمخاطر الاستراتيجيّة، ومخاطر السمعة. تعالج لجنة الاستدامة بالبنك المسائل المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

إنّ القيم الأساسيّة للبنك منصوص عليها في ميثاق المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة وفي بيان تقبّل المخاطر، وكذلك في سياسات المخاطر التي تحدّد أنشطة إدارة المخاطر على نطاق المؤسّسة، وتفصّل التنظيم والسلطات والعمليّات فيما يتعلّق بكلّ جوانب إدارة المخاطر.

يقوم نظام إدارة المخاطر في البنك التجاري على ثلاثة خطوط دفاع، وهي:

خط الدفاع الأوّل: وحدات عمل الخط الأمامي أو الوظائف التي تنشأ عنها المخاطر. إنّ هذه المجموعات مسؤولة عن تحديد المخاطر التي تتخذها وتقييمها وإدارتها. وتكون هذه المجموعات المسؤولة الرئيسيّة عن اتّخاذ المخاطر في البنك، وهي مسؤولة عن تنفيذ الضوابط الداخليّة الفعّالة، والحفاظ على المناهج التي تحدد وتقيم وتراقب المخاطر المرتبطة بأنشطتها وتخفّف من حدّتها بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول وحدود المخاطر التي يضعها البنك.

خط الدفاع الثاني: مهام إدارة المخاطر المستقلّة. تتضمن مهام إدارة المخاطر المستقلّة الاشراف على عمليّات اتخاذ المخاطر، وتقييم المخاطر بطريقةٍ مستقلّةٍ عن وحدات أعمال الخطّ الأمامي أو الوظائف التي تنشأ عنها المخاطر. ان وظيفة إدارة المخاطر المستقلّة تعتبر مكمّلة لأنشطة الالتزام والرقابة التي تقوم بها وحدات الخطّ الأمامي من خلال مسؤوليّاتها في المراقبة والإبلاغ، بما في ذلك الالتزام لمدى تقبّل المخاطر من جانب البنك. تساهم مهام إدارة المخاطر المستقلّة في اتخاذ القرارات الرئيسيّة المتعلّقة بالمخاطر، وهي مسؤولة عن تحديد المخاطر الإجماليّة والناشئة على نطاق المؤسّسة وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.

في البنك التجاري، تتولّى مهامّ إدارة المخاطر المستقلة كلٌ من وحدة إدارة المخاطر التي يرأسها رئيس قطاع المخاطر، ووحدة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال التي يرأسها رئيس قطاع الالتزام.

خط الدفاع الثالث: مهام التدقيق الداخلي. توفّر مهام التدقيق الداخلي ضماناً مستقلاً للمجلس حول جودة الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخليّة وفعاليّتها. كما وتتولّى مهامّ التدقيق الداخلي وحدةُ إدارة التدقيق الداخلي التي يرأسها رئيس التدقيق الداخلي.

كجزءٍ من الإطار العام للحوكمة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على إطار متين لإدارة المخاطر، يشمل: ثقافة مخاطر قويّة؛ تقبّل للمخاطر من خلال بيان متطوّر لتقبّل المخاطر؛ ومسؤوليّات محدّدة لإدارة المخاطر ومهام المراقبة. يجوز لمجلس الإدارة تفويض جزء من مهامه إلى اللجان المنبثقة عنه (بما فيها لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة واللّجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة) عند الاقتضاء.

تمّ تفويض لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بمهام الرقابة على المخاطر من قبل مجلس الإدارة وأدرجت مسؤوليّاتها في القسم ٤,٢.

يتحمّل رئيس قطاع المخاطر المسؤوليّة الرئيسيّة عن الإشراف على تطوير مهام إدارة المخاطر المستقلّة للبنك وتنفيذها. وهي تشمل من بين أمور أخرى، التعزيز المستمرّ لمهارات الموظّفين وتحسين أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليّات والنماذج الكميّة والتقارير اللاّزمة بما يضمن قدرات قويّةً وفعّالةً لإدارة المخاطر بما يكفي لدعم أهداف البنك الاستراتيجيّة بشكلٍ كاملٍ وجميع أنشطته التي تنطوي على المخاطرة.

قام البنك بتعزيز الضوابط والإجراءات في مجالات إدارة المخاطر عبر تطبيق ديناميكية تقبّل المخاطر وتأمين إدارة أفضل للمخصصات الحالية والمتوقعة، ومعالجة مسائل تتعلّق بأمن المعلومات في إطار استراتيجيّة الرقمنة وتقديم تحديثات تتعلّق بتلبية أهداف البنك الاستراتيجيّة المتعلقة بالمخاطر.

إنّ لجنة الائتمان والاستثمار هي اللجنة المركزيّة التي تتمتّع بصلاحيات أوسع متعلّقة بائتمان العملاء تغطي أداء الاعتمادات، والانخفاضات، والمخصصات والاستثناءات / شطب الديون والقرارات الاستثماريّة.

تعالج لجنة الاستدامة بالبنك التي يرأسها رئيس القطاع المالي المسائل المتعلّقة بالاستراتيجيّة والأداء وإعداد التقارير. ويدعم رئيس إدارة المخاطر لجنة الاستدامة في إدارة المخاطر المناخيّة (البيئيّة) والاجتماعيّة والحوكمة.

يتمّ إطلاع مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنها بانتظام على كلّ المخاطر الرئيسيّة التي يواجهها البنك.

بشكلٍ عام، يتوافق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإداريّة المتعلّقة بإدارة المخاطر في البنك التجاري بشكلٍ جيّدٍ مع الممارسات الرائدة العالميّة ومع توصيات لجنة بازل والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

٨. أمن المعلومات

تقع مسؤوليّة أمن المعلومات على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة، وتشكّل جزءً لا يتجزأ من حوكمة مؤسساتية شفافة. بشكلٍ عام، يُتوقّع من مجالس الإدارة أن تجعل من أمن المعلومات جزءً لا يتجزّأ من الحوكمة بحيث يكون مدمجاً في العمليّات القائمة لإدارة موارد تنظيميّة حسّاسة أخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية والتزاماً بتعميم رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي، تمّ تفويض لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مهمة الرقابة على مخاطر البنك المرتبطة بالأمن السيبراني.

إن أعلى سلطة على مستوى الإدارة في جميع القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني هي لجنة أمن المعلومات، وهي مسؤولة عن التعامل مع الأمور المتعلقة باستراتيجية أمن المعلومات وسياساته ومخاطر أمن المعلومات التي قد تنشأ في بيئة البنك التجاري، فضلاً عن مراجعة أداء قدرة البنك على أمن المعلومات.

تشمل المسؤوليات المحددة للجنة أمن المعلومات ما يلي:

- الإشراف وتسهيل تنفيذ إطار إدارة مخاطر أمن المعلومات في البنك؛
- المراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة على سياسة مخاطر أمن المعلومات وبيانات تقبل مخاطر أمن المعلومات؛
- مراجعة واعتماد القرارات الإستراتيجية الجوهرية فيما يتعلق بأمن المعلومات؛
- مراجعة ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية والتأكد من تخفيف إحتمال تعرض أمن المعلومات للمخاطر؛
- التأكد من وجود ثقافة قوية لإدارة مخاطر أمن المعلومات في جميع أنحاء المؤسسة؛
- مراجعة تقارير التدقيق الخارجي والداخلي لمخاطر أمن المعلومات التي يواجهها البنك التجاري والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات التي تم إبرازها في هذه التقارير.

إنّ فوائد أمن المعلومات الجيّد هي انخفاض المخاطر، الحد من التأثيرات، وتحسين السمعة ورفع مستوى ثقة الآخرين ممن يتعامل البنك معهم، وتحسين وقت التعافي من حادث أمني. إنّ بناء ثقافة أمن المعلومات في البنك هو أيضًا جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك، وقد طُلب من جميع الموظفين إكمال دورة تدريبية إلكترونية إلزامية خلال العام ٢٠٢٤ تشمل التوعية حول التهديدات مثل التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة/الفيروسات وحماية البيانات. كما تلقى المجلس تدريباً في مجال الأمن السيبراني في العام ٢٠٢٤ وفقًا لتعميم مصرف قطر المركزي (٤) لسنة ٢٠١٨.

وقد استمرت التهديدات بالتزايد في القطاع المالي داخل قطر وفي جميع أنحاء العالم في العام ٢٠٢٤ نتيجةً للمشهد الجيوسياسي والنمو المستمر للرقمنة والتكنولوجيا. وكانت التهديدات الأكثر شيوعًا في جميع أنحاء العالم ومحليًا هي: الجرائم السيبرانية من خلال استخدام تقنيات الهندسة الاجتماعية وتكتيكات التصيد الاحتيالي التي تستهدف العملاء، وبرامج الفدية التي تستهدف بيانات المؤسسات، وهجمات حجب الخدمة التي تحاول إيقاف تشغيل الأنظمة وهجمات سلسلة التوريد التي تستهدف أطرافًا ثالثة أو مزودي الخدمات السحابية للوصول إلى بيئات أو بيانات شركات متعدّدة.

على الرغم من التهديدات المتزايدة، إن البنك التجاري في وضع قوي يسمح له بمكافحة هذه التهديدات، مع تعزيز قدرات أمن المعلومات والضوابط الأمنية التي تم تنفيذها في العام ٢٠٢٤ عبر استراتيجية أمن المعلومات. وقد تم إثبات المكانة القويّة من قبل العديد من الأطراف الخارجيّة بما في ذلك شهادة الالتزام لمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني (PCI DSS) وشهادة ISO ٢٧٠٠١، والمدقّقين الخارجيّين ومزوّد محترف لخدمات الأمن تمّ استخدامه لمحاولة اختراق بيئتنا باستخدام أحدث الأدوات والتقنيات التي يستخدمها مخترقي الأمن السيبراني حول العالم.

٩. الإطار الرقابي لدى البنك التجاري

اعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لتقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق إطار الحوكمة في البنك والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. ويهدف إطار الرقابة الداخلية هذا إلى حماية استثمارات المساهمين وموجودات البنك وضمان موثوقية حفظ السجلات والتقارير المالية للبنك التجاري.

تعمل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة على مراجعة فعالية إطار الرقابة الداخلية للبنك بشكل دوري من خلال التقييمات التي يتم إجراؤها وفقًا لإطار الضوابط الداخليّة لإعداد التقارير المالية ICOFR. وتشمل هذه المراجعة جميع الضوابط المادية، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الالتزام وأنظمة إدارة المخاطر. كما وتأخذ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في الإعتبار نتائج تقييم المدقق الخارجي للبنك، وتقوم اللجنة برفع نتائج هذه التقييمات المتعلقة بمدى فعّالية الضوابط والعمليات الداخلية الحالية إلى مجلس الإدارة.

٩,١ الالتزام ومراقبة الجرائم المالية

تقوم وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية على أساس استباقي، بتحديد المخاطر المتعلقة بالالتزام والجرائم الماليّة المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك،على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل وإنشاء أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الالتزام والجرائم الماليّة مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو تكبد خسائر مالية كبيرة أو التأثير السلبي على السمعة نتيجة التخلف عن الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

تشمل المسؤوليّات الرئيسيّة الأخرى لوحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية ما يلي:

- إصدار تعليمات كتابية للموظفين عن كيفية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير المقررة؛
- مراقبة وضمان التزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وقانون العمل وقانون الشركات التجارية وأنظمة فرقة العمل للإجراءات المالية وقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ومعايير الإبلاغ المشترك ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والعقوبات عليها؛
- اقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين أداء الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعقوبات ومخاطر الاحتيال وخصوصيّة البيانات وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ومعايير الإبلاغ المشترك ومخاطر الرشوة والفساد؛
- الحرص على أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط مناسبة للالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات؛
- الحرص على إطلاع مجلس إدارة البنك والإدارة العليا ولجنة المخاطر و الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري و في الوقت المناسب على المسائل الرئيسيّة المتعلّقة بالالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات؛
- الحرص على أن يكون لدى البنك الموارد الكافية (البشرية والمالية والتكنولوجية وغيرها) لمكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- الحرص على أن يتم تنفيذ برامج/خطط التخفيف من المخاطر التنظيميّة في الوقت المناسب وبشكل مناسب؛
- الحرص على أن تسير الأعمال ضمن نطاق تقبّل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمد وعلى الإبلاغ عن الانحرافات إلى الإدارة العليا و/أو لجنة المخاطر و الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة و/أو مجلس الإدارة حسب الضرورة؛
- متابعة القوانين والأنظمة الجديدة ودفع الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها في الوقت المناسب؛
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق من العمليات المشبوهة ورفع التقارير الخاصة بها إلى وحدة المعلومات المالية القطريّة؛
- ضمان التنفيذ السليم وفي الوقت المناسب لتعزيز العناية الواجبة في المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية؛
- التأكد من التطبيق السليم لأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) / ومعايير الإبلاغ المشترك؛
- توفير التدريب والتوعية اللازمة لموظفي البنك العاملين فيما يتعلق بالحوكمة وتعليمات مصرف قطر المركزي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد وقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية وأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)/معايير الإبلاغ المشترك بصورة منتظمة؛
- إجراء تقييم مخاطر الاحتيال في مجالات عالية المخاطر في البنك؛
- تطبيق قواعد وضوابط لمراقبة الاحتيال للكشف عن حوادث الاحتيال في الوقت الحقيقي ومنع حصولها؛

- إعداد إدارة وتحقيقات داخليّة وخارجيّة لمخاطر الاحتيال والرشوة والفساد وإدارة بروتوكولات الإبلاغ عن المخالفات؛
- ضمان تنفيذ ضوابط البنك لمكافحة غسل الأموال / وتمويل الإرهاب / انتشار أسلحة الدمار الشامل / العقوبات عليها على مستوى المجموعة الشاملة بما في ذلك بيان تقبل المخاطر.

كما تقوم وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية بمراقبة الالتزام بشكل مستقل واختبار، وضمان الجودة لتحديد أية مخالفة تنظيميّة ومسائل عدم الالتزام وفقًا للنهج القائم على المخاطر.

وتقدم نتائج مراجعات الالتزام إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة التنفيذية المعنية ورؤساء الوحدات/الإدارات بشكل منتظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً لنواحي التقصير و/أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها، بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

وخلال العام ٢٠٢٤، أجرت وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية ١٢ مهمة تشمل مراجعة التزام والاختبار والمراقبة وضمان الجودة والمهام الأخرى المخصصة، حددت من خلالها أوجه القصور على مستوى الالتزام والضوابط، فتمت معالجتها كما يجب من قبل إدارة البنك. ولم تكن لأي من مسائل الالتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير جوهري على مركز البنك المالي.

وشاركت وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في النشاطات التالية:

- تقديم الإرشادات فيما يتعلق بالاستفسارات اليومية التي ترفعها إدارة/موظفي البنك في إطار الالتزام؛
- تمثيل ادارة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في كافة اجتماعات اللجنة الإدارية؛
- تولي استفسارات الإدارات المعنية في البنك الموجهة إلى مصرف قطر المركزي؛
- تولي استفسارات مصرف قطر المركزي بالنيابة عن الإدارات المعنية؛
- الاستجابة لكل طلبات مفتشي مصرف قطر المركزي في إطار المراجعة التنظيمية لعام ٢٠٢٤ والتي يجريها المصرف على مستوى كافة الإدارات في البنك؛
- تقديم التقارير التنظيمية: تم التحقق والرد على كل استفسارات وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي بالإضافة إلى الاستفسارات التنظيمية الأخرى؛
- متابعة نتائج الالتزام؛
- متابعة مدى تطبيق التعليمات الواردة في التعاميم والكتب الصادرة عن مصرف قطر المركزي أو تعاميم وكتب تنظيميّة أخرى؛
- تنسيق تطبيق وتطوير مناهج العناية الواجبة المستمرة، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعقوبات عليها وفقًا للنهج القائم على تحليل المخاطر؛
- التنسيق مع الشركات التابعة لضمان تلبية متطلبات الإشراف الموحد ؛
- تولّي خطة تحويل الالتزام بما يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية الخمسية؛
- تعزيز ضوابط خصوصية البيانات الشخصية بما يتماشى مع سياسة خصوصية البيانات الشخصية؛
- تعزيز ضوابط تداول الأشخاص المطلعين بما يتماشى مع قواعد وأنظمة هيئة قطر للأسواق المالية.

٩,٢ التدقيق الداخلي

إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة، تسعى إلى تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للبنك التجاري. وقد أدرجت الصلاحيات المفوضة لإدارة التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وإقراره من قبل مجلس الإدارة.

ضماناً لاستقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، التي تشمل مهامها أيضًا تحديد مكافآت إدارة التدقيق الداخلي، وتسمية رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره بشكل دوري ومباشر إلى اللجنة والإدارة العليا. في حين أن وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن جميع المجالات الأخرى لعمليّات البنك، قد تنشأ مواقف حيث يكون هناك خلل واضح أو فعلي في الاستقلاليّة والموضوعيّة. في مثل هذه الظروف، يبلّغ رئيس التدقيق الداخلي عن الخلل الظاهر أو الفعلي إلى رئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

في إطار الممارسة المهنيّة للتدقيق الداخلي ومن المطالب الإلزاميّة للإطار الدولي للممارسات المهنيّة (IPPF) الصادر عن معهد المدققين الداخليين (IIA) المبادئ الأساسيّة العشرة التالية التي يتعيّن على جميع المدققين الداخليّين والموظّفين الذين يشغلون وظائف التدقيق الداخلي للبنك أن يظهروها:

- إظهار النزاهة؛
- إظهار الكفاءة والعناية المهنيّة الواجبة؛
- الموضوعيّة وعدم الخضوع لأيّ تأثير لا داعي له (مستقل)؛
- التوافق مع استراتيجيّات المنظّمة وأهدافها ومخاطرها؛
- التمتّع بوضع مناسب وبموارد كافية؛
- إظهار الجودة والتحسين المستمر؛
- التواصل بشكل فعال؛
- توفير ضمان قائم على المخاطر؛
- التمتّع بالنظرة الثاقبة والاستباقيّة والتركيز على المستقبل؛
- تعزيز التحسين التنظيمي.

حفاظًا على الاستقلالية والموضوعية، لا بدّ لإدارة التدقيق الداخلي من أن تتحلى بموقف محايد وغير متحيز وأن تتجنب أي تضارب في المصالح، ويجب ألا تقوم بإجراء عمليات تدقيق في الحالات التالية:

- أي وضع يتعلق بأحد أفراد أسرة المدقق المباشرين؛
- أي نشاط سبق للمدقّق أن قام به أو أشرف عليه ما لم تنقضِ فترة معقولة (بحد أدنى سنة واحدة)؛
- أي نشاط سبق للمدقّق أن قدم خدمات استشارية له ما لم تنقض فترة معقولة (بحد أدنى سنة واحدة)؛
- أي نشاط يكون للمدقّق سلطة عليه أو مسؤولية عنه؛
- أي وضع ينطوي على تضارب مصالح أو تحيز آخر أو قد يُستنتج ذلك منه بشكل معقول. يكون تضارب المصالح قائمًا حتى لو لم ينتج عنه فعل غير أخلاقي أو غير لائق. ويمكن أن يؤدي تضارب المصالح إلى نشوء وضع غير ملائم من شأنه أن يقوّض الثقة في المدقق الداخلي.

كما وتُعنى إدارة التدقيق الداخلي أمام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة بضمان كفاءة البيئة الرقابية في البنك وفعالية تطبيق الضوابط التي تصب نهايةً بتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وتعتمد الإدارة خطة تدقيق داخلي مبنية على فهم المخاطر، وترتكز على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفعاليته؛
- مصداقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وجودتها؛
- حماية الأصول والإفادة منها؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

طبيعة خدمات التدقيق الداخلي:

- خدمات التأكيد: فحص موضوعي للأدلّة بغرض تقديم تقييم مستقل لعمليّات الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة للمؤسسة. قد تشمل الأمثلة مهام ماليّة، والأداء، والإلتزام، وأمن النظام، ومهام العناية الواجبة.
- الخدمات الاستشاريّة: أنشطة استشاريّة وأنشطة خدمة العملاء ذات الصلة التي يتم الاتفاق على طبيعتها ونطاقها مع العميل، وتهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر والرقابة من دون أن يتولّى المدقق الداخلي مسؤوليّة الإدارة. تشمل الأمثلة المشورة والنصيحة والتيسير والتدريب.

وتشمل مسؤوليّاتها الرئيسيّة بشكل خاص النقاط التالية:

- إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع/الإدارات/الأقسام والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط وفقاً لخطة التدقيق السنوية التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، بما في ذلك:
  - إجراء تقييم مستقل لعوامل المخاطر والرقابة القابلة للتطبيق في المنطقة قيد المراجعة؛
  - دعم البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها وضمان النمو المستمر؛
  - تقييم فعالية إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة لرفع مستواها.

- إجراء عدة تقييمات بشكلٍ مستقل لفحص جودة المحافظ الائتمانية للبنك. وقد تشكّل فريق ضمن إدارة التدقيق الداخلي بغية مراجعة الملفات الائتمانية.

- توفير الخدمات الاستشارية إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك، بما في ذلك إجراء مراجعات خاصة للمشاريع الجديدة والأنظمة/التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات. في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على استقلاليتها وموضوعيّتها، وتُحجم عن تولّي مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها، مع الإشارة إلى أنه عندما يُطلب من التدقيق الداخلي تقديم المشورة أو مدخلات استشارية، أو المشاركة في اللجان التوجيهية لمشروع، أو عندما يكون من المتوقع أن يكون لها أدوار و / أو مسؤوليات تقع خارج نطاق التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى عمليات التدقيق المنتظمة في إطار خطة التدقيق، فإنّ ذلك لا يؤدّي إلى المساس باستقلالية التدقيق الداخلي، ولا يمنع التدقيق الداخلي من تقديم توصيات مستقبلية تتعلق ببيئة الرقابة على تلك الأنظمة والعمليات وغيرها التي قدّم فيها التدقيق الداخلي مدخلات ما قبل التنفيذ؛ و
- تولي بعض المهام التي تظهر بشكلٍ مفاجئ كالتحقيق في عمليات الاحتيال، وغيرها من المهام حين يقتضي الأمر، وذلك بتفويضٍ من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الهيئة الرقابية أو الإدارة العليا للبنك.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك التنفيذية بهدف الإضاءة على المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو مستوى الالتزام بها. ورغم رفع بعض التوصيات، لم تسجّل أية حالات عدم التزام بالضوابط كان لها أو قد يكون لها تأثير على الأداء المالي للبنك عمومًا. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت نتائج التقييم الواردة سابقًا ملاءمة وفعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة في البنك. ولم تسجّل أية مخاطر أساسية أو حالات ضعف أو حالات عدم التزام تتعدّى مستوى تقبل المخاطر في البنك.

ووفقاً لخطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٤، أصدرت الإدارة ٢٩ تقرير تدقيق داخلي وتحقيقات وقدمتها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد شملت هذه التقارير أكثر من ١٣٢ وحدة ضمن قائمة البنك "للوحدات القابلة للتدقيق" حيث تم التطرق لبعض الوحدات، بما في ذلك أغلب فروع البنك، في أكثر من مهمة تدقيق واحدة. وقد تم تقديم ومناقشة كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير في اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل استباقي وفي الوقت المناسب، بحيث لا تكون لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل. ولكن تم وضع نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة إذا لزم الأمر.

ضمّت الإدارة رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعشرين مدققاً في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

٩,٣ التدقيق الخارجي

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والأنظمة ذات الصلة، تقوم الجمعية العامة، بالتشاور مع مصرف قطر المركزي، بتعيين المدقق الخارجي للبنك سنوياً، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوافق على الأجر المحدد له.

تتماشى سياسة دوران المدقّق الخارجي للبنك مع أحكام النظام الأساسي للبنك ومع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وقد وافق المساهمون على تعيين شركة "كي بي إم جي" (الرقم في سجل المدققين في قطر ٢٥١) لتولي التدقيق الخارجي للبنك للسنة المالية ٢٠٢٤ خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك التجاري الذي انعقد في الأوّل من أبريل ٢٠٢٤. وقد بلغت رسوم المدقق الخارجي السنوية لعام ٢٠٢٤ مبلغاً وقدره ٨٠٠,٠٠٠ ر.ق.

توكل للمدقق الخارجي مهمّة تدقيق البيانات المالية للبنك، على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبحسب هذه المعايير، على المدقق الخارجي التقيّد بالمتطلبات الأخلاقية، وإجراء التدقيق اللازم للتأكد من عدم وجود أية أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

ينشر تقرير المدقق المستقل الى المساهمين في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٤.

أعضاء مجلس الإدارة

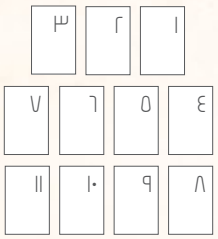

١. **الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني**
الرئيس

٢. **السيّد/ حسين إبراهيم الفردان**
نائب الرئيس
(ممثلاً لشركة الفردان للاستثمار)

٣. **السيّد/ عمر حسين الفردان**
العضو المنتدب
(ممثلاً شركة القصار كابيتال)

٤. **سعادة السيد/ عبد الرحمن بن حمد العطية**
عضو

٥. **الشيخ جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني**
عضو
(ممثلاً شركة فيستا للتجارة)

٦. **سعادة السيّد/ بدر عمر الدفع**
عضو

٧. **السيّد/ إبراهيم جاسم العثمان فخرو**
عضو

٨. **السيّد/ سالم خلف المناعي**
عضو
(ممثلاً لشركة قطر للتأمين)

٩. **السيّد/ محمد اسماعيل مندني العمادي**
عضو

١٠. **السيّد/ طارق أحمد المالكي الجهني**
عضو

١١. **السيّد/ محمد ياسر المسلّم**
عضو

الإفصاحات

ا. أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ / عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين لأول مرة	١٩٩٠
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,١٤٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥,٦٠٣,٦٠٠ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	١,٦٤٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦٦,٤٨٧,٧٠٥ سهم
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	(٦٠,٨٨٤,١٠٥) سهم

الخبرة والعضويّة في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة قطر حاصلاً على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية؛
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد؛
- شركة عبدالله بن علي وشركاه للاستثمار العقاري؛
- مالك شركة فيستا التجارية؛
- شريك في شركة انتغرايتد انتليجنس سرفيسز؛
- شريك في شركة الأهم؛
- شريك في سمارت لايت أند كنترول؛
- شريك في محطة بترول الصقر؛
- شريك في فندق شذا؛
- شريك في ذي ديابيتيس هوسبيتال.

شركة الفردان للاستثمار

ممثلة بالسيد حسين ابراهيم الفردان

نائب رئيس مجلس الإدارة وكان تاريخ تعيينه الأل عام ١٩٧٥

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٠
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	١,٧٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٧٠,٨٧٦,٦٩٠ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	١,٧٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧٠,٨٧٦,٦٩٠ سهم
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	لا يوجد

خبرة وعضويّة ممثل الشركة في مجالس إدارات أخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة الفردان؛
- نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
- نائب رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريّين.

شركة القصار كابيتال

ممثلة بالسيّد / عمر حسين الفردان – وكان تاريخ تعيينه الأوّل عام ٢٠٠٢ العضو المنتدب

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٣
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٩٩٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤٠,٢١٨,١٣٠ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٩٩٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤٠,٢١٨,١٣٠ سهم
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	لا يوجد

خبرة وعضويّة ممثل الشركة في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة ويستر في جنيف وحصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية؛
- الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة الفردان وشركاتها التابعة في قطر وسلطنة عمان؛
- رئيس مجلس إدارة بنك ألترناتيف في تركيا؛
- نائب رئيس مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس في البنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- العضو المنتدب لشركة مرسى عربية؛
- عضو المجلس الاستشاري في هيئة مركز قطر للمال؛
- عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري؛
- عضو مجلس أمناء جامعة حمد بن خليفة؛
- عضو رابطة جمعية رجال الأعمال القطريين وعضو مؤسّس لرابطة فنادق قطر.

سعادة السيد / عبدالرحمن بن حمد العطية

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,١٨٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٧,١١٨,١٣٤ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٢٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٠,١١٨,١٣٤ سهم
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	(٣,٠٠٠,٠٠٠) سهم

الخبرة والعضويّة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية (من جامعة ميامي / فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية)؛
- وزير دولة؛
- الأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
- سفير الدولة السابق لدى السعودية وفرنسا وإيطاليا واليونان، واليمن وسويسرا وجيبوتي؛
- عضو سابق في مجلس إدارة المتحدة للتنمية؛
- وكيل وزارة الخارجية السابق؛
- المندوب الدائم للدولة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (جنيف)؛
- المندوب الدائم للدولة لدى اليونيسكو سابقاً؛
- المندوب الدائم للدولة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي (جدة) سابقاً؛
- نائب رئيس مجلس الأمناء بمنتدى الفكر العربي – عمّان، الأردن؛
- عضو سابق في مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- حاصل على العديد من الأوسمة من السعودية والكويت وعمان والامارات والبحرين وفرنسا، وإيطاليا واليمن والسودان ولبنان؛
- حائز على جائزة الدولة التقديرية (الدوحة فبراير ٢٠١٤)؛
- حائز على جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتميز (ديسمبر٢٠١٥).

فيستا للتجارة

يمثّلها الشيخ جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٣
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٠٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٠٧٣,٥٩٠ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٠٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٠٧٣,٥٩٠ سهم
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	لا يوجد

خبرة وعضويّة ممثل الشركة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة بليموث في لندن؛
- في وزارة الدفاع من سنة ٢٠١٦؛
- شغل منصب مسؤول فني في شركة Ooredoo.

السيّد/ إبراهيم جاسم العثمان فخرو

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٣
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٠٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٠٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	لا يوجد

الخبرة والعضويّة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت و شهادة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة كاليفورنيا؛
- يشغل منصب الرئيس التنفيذي بالشركة المتحدة للتنمية منذ عام ٢٠١٥، وعضو مجلس إدارتها منذ عام ٢٠١٩. كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة قطر للتأمين.

سعادة السيّد/ بدر عمر الدفع

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٠
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لا يوجد
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لا يوجد
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	لا يوجد

الخبرة والعضويّة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية الدولية العامة من جامعة جونز هوبكنز ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة ويسترن ميشيغن في الولايات المتحدة؛
- المبعوث الخاص لوزير الخارجيّة لشؤون تغيير المناخ والاستدامة؛
- المفوض العام لإكسبو الدوحة ٢٠٢٣؛
- المدير التنفيذي للتحالف العالمي للأراضي الجافة؛
- شغل منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛
- شغل منصب سفيرا لدى الولايات المتحدة ومراقب دائم لدى منظمة الدول الأمريكية وسفير لدى المكسيك؛
- عمل سفيراً لدى الاتحاد الروسي وفرنسا ومصر وإسبانيا واليونان وفنلندا ولاتفيا وإستونيا وليتوانيا من بين دول أخرى.

السيّد/ محمد اسماعيل مندني العمادي

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٠٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٠٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	لا يوجد

الخبرة والعضويّة في مجالس إدارات أخرى

- تخرج من جامعة هولي نيمز كاليفورنيا بدرجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد؛
- لديه خبرة تزيد عن ٣٠ عامًا في القطاع المصرفي؛
- تقلّد عدة مناصب في البنك التجاري منذ ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٦ ومنها رئيس الخدمات المصرفية ورئيس العمليات ورئيس الخدمات التجارية ورئيس قطاع المخاطر؛
- نائب مدير عام البنك التجاري من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة بنك ألترناتيف في تركيا؛
- عضو سابق في مجلس محافظي في سيدرا للطب؛
- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للاستثمارات العقارية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١؛
- العضو المنتدب السابق لشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام في قطر؛
- عضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للاستثمارات العقارية؛
- عضو سابق في مجلس إدارة مؤسسة المناعي؛
- عضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للنقل البحري؛
- عضو سابق في مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية.

شركة قطر للتأمين

يمثلها السيّد / سالم خلف المناعي وكان تاريخ تعيينه الأوّل عام ٢٠٢٣

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٣٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٤,١٠٦,٣٨٠ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪	٠,٣٤٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٣,٧٦٩,٤٠٤ سهم
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	+٣٣٦,٩٧٦ سهم

خبرة وعضويّة ممثل الشركة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة بكالوريوس الآداب في الإدارة والأعمال من جامعة غلامورغان في إنكلترا عام ٢٠٠٧؛
- حاصل على درجة ماجستير العلوم في التسويق من جامعة غلامورغان في إنكلترا عام ٢٠٠٨؛

- الرئيس التنفيذي للمجموعة في قطر للتأمين؛
- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال من عام ٢٠٢٢؛
- عضو مجلس إدارة شركة إيبيكور لإدارة الاستثمارات من عام ٢٠٢١؛
- العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة شركة كيو إل إم للتأمين على الحياة والتأمين الصحي من عام ٢٠٢٠؛
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة العنود للتكنولوجيا من عام ٢٠٢٠؛
- رئيس مجلس إدارة قطر للتأمين عمان من عام ٢٠٢٤.

السيّد/ طارق أحمد المالكي الجهني

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٣
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لا يوجد
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لا يوجد
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	لا يوجد

الخبرة والعضويّة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سانت مارتن، أولمبيا، واشنطن، أمريكا؛
- مؤسس شركة أيرو نروي (النرويج) ومؤسس شركة ناشيونال كروز للسياحة (قطر)؛
- شغل مناصب مختلفة في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) بما في ذلك مدير إدارة التسويق؛
- شغل منصب مساعد مدير عام بنك قطر الوطني، شؤون الشركات وتمويل المشاريع؛
- شغل منصب مستشاراً ماليًا لمعالي رئيس مجلس الوزراء؛
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج التجاري (الخليجي)؛
- شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة الديار القطرية – رئيس لجنة المناقصات؛
- شغل منصب عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار؛
- شغل منصب عضو في هيئة قطر للأسواق المالية.

السيّد/ محمد ياسر المسلّم

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٣
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لا يوجد
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لا يوجد
٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٠٢٣	لا يوجد

الخبرة والعضويّة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الميكانيكية من جامعة تكساس في سان أنطونيو؛
- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة HEC Paris في قطر؛
- شغل مناصب مختلفة لمدة ١٦ عامًا (٢٠٠٧ حتى اليوم) في جهاز قطر للاستثمار، بما في ذلك مدير مكتب الرئيس التنفيذي بجهاز قطر للاستثمار؛
- قبل انضمامه إلى جهاز قطر للاستثمار، عمل كمهندس مشروع في شركة قطر للبترول وشركة دولفين للطاقة في الدوحة، قطر؛
- رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية الجزائرية للاستثمار (٢٠١٣ حتى اليوم)؛
- عضو مجلس استشاري في أكاديمية قطر(٢٠١٩ حتى اليوم)؛
- عضو مجلس إدارة شركة موانئ قطر – الشركة القطرية لإدارة الموانئ (٢٠٢٢ حتى اليوم).

٢. ملخّص التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

٢,١ مجلس الإدارة

يتم تقييم مجلس الإدارة على أساس مجموعة من المعايير: هيكلية المجلس؛ اجتماعات المجلس؛ رئاسة المجلس؛ التدريب والتطوير؛ تخطيط التعاقب الوظيفي والحوافز؛ أمانة السرّ؛ التفاعل مع الإدارة التنفيذية؛ استراتيجية البنك؛ الإدارة؛ الإشراف على وظائف المراقبة؛ الإبلاغ المالي/الإفصاح.

يتضمن التقييم ٤٧ بياناً حول مجلس الإدارة. وكل بيان صيغ بطريقة إيجابية، على سبيل المثال: "لدى المجلس الحيّز الصحيح بما يحويه من توازنٍ وتناغم بين المهارة والخبرة والخلفية لضمان الفعالية المثلى"، ثم يقوم أعضاء المجلس بتقييم كل بيان على النحو التالي:

- ٥ = موافق تماماً
- ٤ = موافق
- ٣ = محايد/ غير متأكد
- ٢ = غير موافق
- ١ = غير موافق على الإطلاق

كما يقيم مجلس الإدارة الأداء العام الشامل للمجلس على النحو التالي:

- ممتاز: الأداء رائع ومتفوق بوضوح - فهو يتجاوز المعايير أو التوقعات بكثير؛
- جيّد: يفي الأداء بشكل عام بالمعايير أو التوقعات أو يتجاوزها؛
- متوسط: الأداء مُرضٍ؛
- غير مُرضٍ / ضعيف: يفشل في تلبية التوقعات؛

حسب نتيجة الاستبيان، قيّم إحد عشر عضواً الأداء الإجمالي للمجلس بـ "ممتاز".

تفاصيل الردود

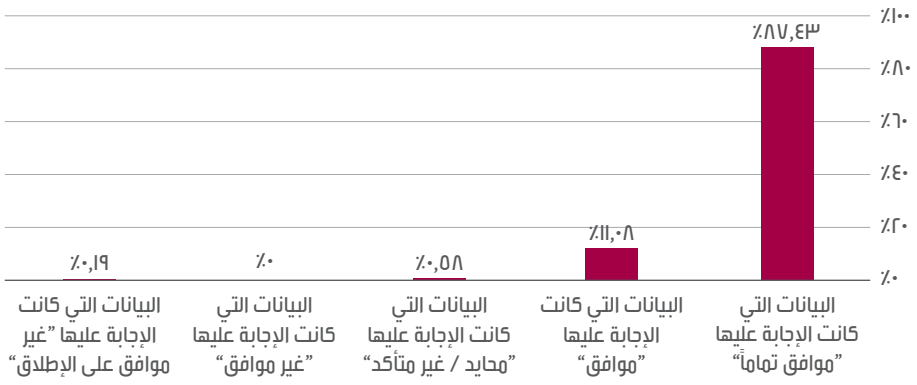

٢,٢ اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يتم تقييم كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أساس مجموعة من المعايير التي:

١. تنطبق بصفة عامة على جميع اللجان، مثل عمليات اللجنة، ومساهمة أعضاء اللجنة؛ والعلاقة مع الإدارة؛ و
٢. خاصة بعمل اللجان نفسها. يتبع تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الطريقة نفسها المتبعة لتقييم مجلس الإدارة. كما ويتم تسجيل التقييم بعلامة من ١ إلى ٥ ويتم جمع العلامات نهاية الأمر للحصول على التقييم الإجمالي.

بناءً على الإجابات من خلال الاستبيان:

- قيّم جميع أعضاء لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتاز"؛
- قيّم عضوان من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتاز" وعضو واحد بـ "جيّد"؛
- قيّم جميع أعضاء اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتاز"؛
- قيّم جميع أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتاز".

تفاصيل ردود لجنة المخاطر والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
(٣٢ بيان)

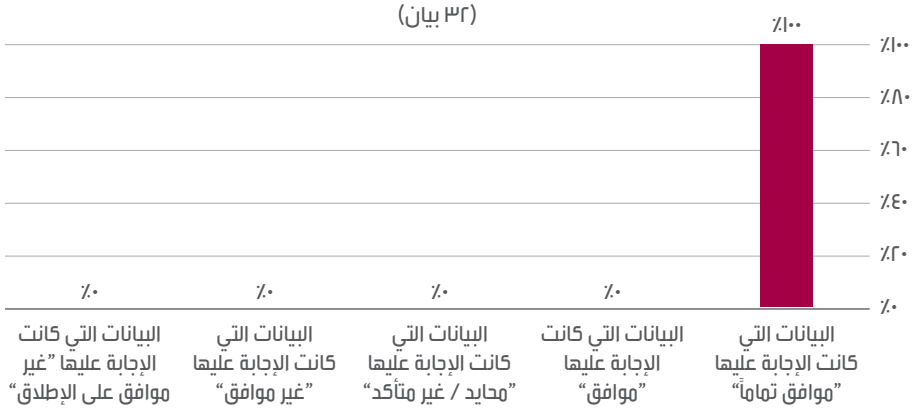

تفاصيل ردود لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
(٢٨ بيان)

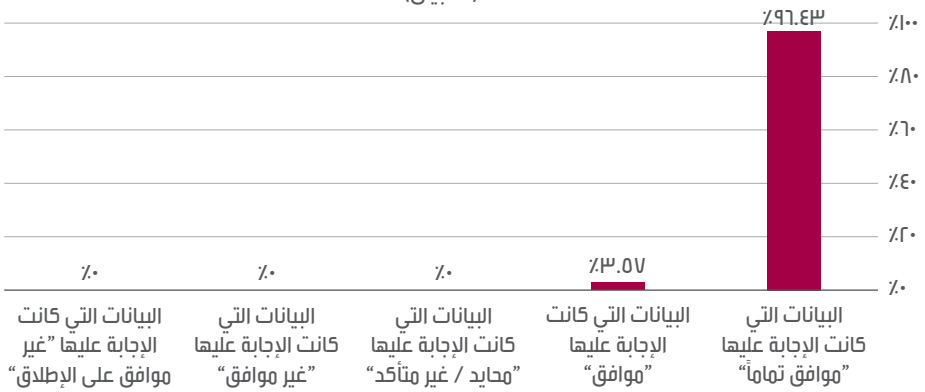

تفاصيل ردود اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة
(٢٣ بيان)

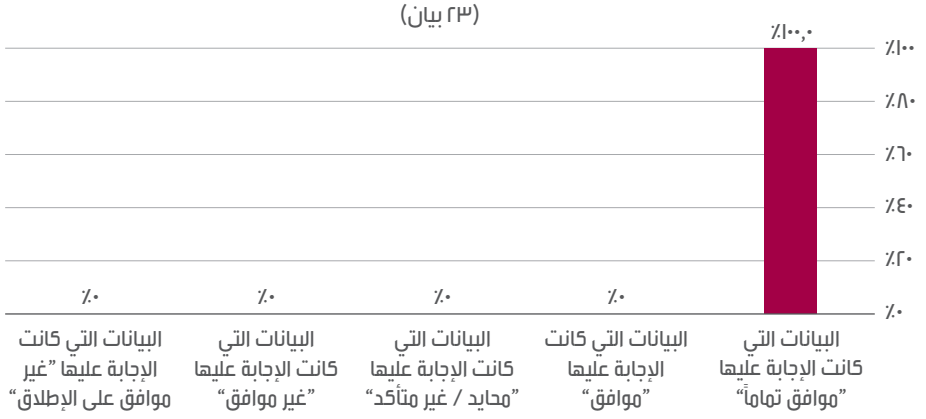

تفاصيل ردود لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
(٢٤ بيان)

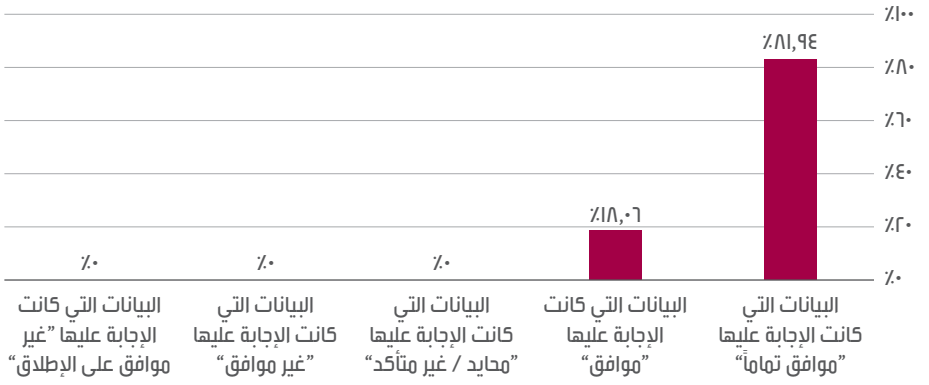

٣. تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
١)	٢٤ يناير ٢٠٢٤	١١
٢)	١٨ مارس ٢٠٢٤	١١
٣)	١ أبريل ٢٠٢٤	١١
٤)	٢٣ أبريل ٢٠٢٤	١١
٥)	٠٩ يونيو ٢٠٢٤	١١
٦)	١٦ يوليو ٢٠٢٤	١١
٧)	٠٩ سبتمبر ٢٠٢٤	١١
٨)	١٦ أكتوبر ٢٠٢٤	١١
٩)	١٧ ديسمبر ٢٠٢٤	١١

٤. أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

٤,١ أعضاء اللجان ورؤساؤها

اسم عضو مجلس الإدارة	التصنيف في مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
الشيخ/ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة غير مستقل وغير تنفيذي				
السيد/ حسين إبراهيم الفردان ممثّلاً شركة الفردان للاستثمار	نائب الرئيس غير مستقل وتنفيذي	X رئيس اللجنة			
السيد/ عمر حسين الفردان ممثّلاً شركة القصار كابيتال	العضو المنتدب غير مستقل وتنفيذي	X			
سعاد السيد / عبد الرحمن بن حمد العطية	غير مستقل وتنفيذي	X			
الشيخ جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني ممثلاً شركة فيستا للتجارة	غير مستقل وغير تنفيذي			X	
السيد / إبراهيم جاسم العثمان	غير مستقل وغير تنفيذي		X		
سعادة السيد/ بدر عمر الدفع	مستقل وغير تنفيذي		X رئيس اللجنة		X
السيد / سالم خلف المناعي ممثّلاً شركة قطر للتأمين	غير مستقل وغير تنفيذي				X
السيد / محمد اسماعيل مندني العمادي	غير مستقل وغير تنفيذي		X		X رئيس اللجنة
السيد / طارق أحمد المالكي الجهني	مستقل وغير تنفيذي			X	
السيد/ محمد ياسر المسلّم	مستقل وغير تنفيذي			X رئيس اللجنة	

٤,٢ حضور اجتماع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من قبل الاعضاء

اسم عضو مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
	٩ اجتماعات عام ٢٠٢٤	١٩ اجتماعًا عام ٢٠٢٤	١١ اجتماعًا عام ٢٠٢٤	١١ اجتماعًا عام ٢٠٢٤	٧ اجتماعات عام ٢٠٢٤
الشيخ/ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	٩	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ حسين إبراهيم الفردان	٩	١٤	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ عمر حسين الفردان	٩	١٨	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة السيد/ عبدالرحمن بن حمد العطية	٩	١٧	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الشيخ / جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني	٩	لا يوجد	لا يوجد	١١	لا يوجد
السيّد إبراهيم جاسم العثمان	٩	لا يوجد	١٠	لا يوجد	لا يوجد
سعادة السيد/ بدر عمر الدفع*	٩	لا يوجد	٥	٢	٤
السيد / سالم خلف المناعي	٩	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٦
السيد/ محمد اسماعيل مندني العمادي	٩	لا يوجد	١١	لا يوجد	٧
السيد / طارق أحمد المالكي الجهاني*	٩	لا يوجد	٥	٧	٢
السيد / محمد ياسر المسلّم	٩	لا يوجد	لا يوجد	١١	لا يوجد

* وافق مجلس الإدارة في ١ أبريل ٢٠٢٤، على تعيين سعادة السيد بدر عمر الدفع في منصب رئيس لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وعضو في لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة والسيد طارق أحمد المالكي الجهني عضو في لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٥. تاريخ اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و عدد الحضور

٥,١ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
١)	٢٤ يناير ٢٠٢٤	٣
٢)	١٥ فبراير ٢٠٢٤	٣
٣)	٢٣ أبريل ٢٠٢٤	٣
٤)	٨ مايو ٢٠٢٤	٢
٥)	١٢ مايو ٢٠٢٤	٣
٦)	٠٣ يوليو ٢٠٢٤	٣
٧)	١٦ يوليو ٢٠٢٤	٣
٨)	٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤	٣
٩)	١٦ أكتوبر ٢٠٢٤	٣
١٠)	٥ نوفمبر ٢٠٢٤	٢
١١)	١٥ ديسمبر ٢٠٢٤	٣

٥,٢ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
١)	١٤ يناير ٢٠٢٤	٣
٢)	١٥ يناير ٢٠٢٤	٣
٣)	١٨ فبراير ٢٠٢٤	٣
٤)	٢٧ فبراير ٢٠٢٤	٣
٥)	٢٤ مارس ٢٠٢٤	٢
٦)	٠٧ مايو ٢٠٢٤	٣
٧)	٠٦ يونيو ٢٠٢٤	٣
٨)	٠٢ سبتمبر ٢٠٢٤	٣
٩)	١٢ سبتمبر ٢٠٢٤	٣
١٠)	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤	٣
١١)	٠٨ ديسمبر ٢٠٢٤	٢

٥,٣ اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
١)	١٥ يناير ٢٠٢٤	٣
٢)	٢٢ يناير ٢٠٢٤	٣
٣)	٢٨ يناير ٢٠٢٤	٢
٤)	١٢ فبراير ٢٠٢٤	٣
٥)	٠٤ مارس ٢٠٢٤	٣
٦)	٢٤ مارس ٢٠٢٤	٢
٧)	٢٢ ابريل ٢٠٢٤	٣
٨)	١٤ مايو ٢٠٢٤	٢
٩)	٢٠ مايو ٢٠٢٤	٢
١٠)	٠٣ يونيو ٢٠٢٤	٣
١١)	٢٤ يونيو ٢٠٢٤	٢
١٢)	٠٤ سبتمبر ٢٠٢٤	٣
١٣)	١٦ سبتمبر ٢٠٢٤	٣
١٤)	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٢
١٥)	١٦ أكتوبر ٢٠٢٤	٣
١٦)	٢٢ أكتوبر ٢٠٢٤	٢
١٧)	١٠ نوفمبر ٢٠٢٤	٢
١٨)	٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤	٣
١٩)	١٦ ديسمبر ٢٠٢٤	٣

٥,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
١)	٢٢ يناير ٢٠٢٤	٢
٢)	٢٣ يناير ٢٠٢٤	٢
٣)	٠٨ مايو ٢٠٢٤	٣
٤)	٢٢ مايو ٢٠٢٤	٢
٥)	١٦ يوليو ٢٠٢٤	٢
٦)	٠٨ سبتمبر ٢٠٢٤	٣
٧)	٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤	٣

٦. مكافآت مجلس الإدارة

تمّ الإفصاح عن مقترح بدلات أعضاء مجلس الإدارة الأحد عشر (١١) لقاء مشاركتهم في اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه لعام ٢٠٢٤ وفقًا لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية الموحدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤، الفقرة رقم [٣٩] (رهنًا بموافقة الجمعية العامة العادية للبنك).

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

ان سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة هي كالتالي (شرط الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية):

يوافق مجلس إدارة البنك ("المجلس") بموجب هذا على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التالية:

١. الحوكمة

١,١. على لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة أن توصي بمنح مجلس الإدارة المكافآت السنوية التي يحصل عليها الأعضاء.

١,٢. يوافق مجلس الإدارة على المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة التي تخضع لموافقة مصرف قطر المركزي، ويوصي بها للحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك.

٢. الحد الأقصى للبدل مقابل المشاركة في المجلس ولجانه

٢,١ إنّ الحد الأقصى للمكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس إدارة البنك هو ٢,٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

٢,٢ إنّ الحد الأقصى للمكافأة السنوية لعضو مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس إدارة ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

٢,٣ يتم تحديد المكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس إدارة البنك من قبل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بعد تقييم أداء البنك وفقًا للمادة ٣ أدناه.

٢,٤ إنّ الحد الأقصى للمكافأة السنوية لكل عضو من أعضاء المجلس مقابل المشاركة في أي من لجان المجلس هو ٣٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكل عضو وبالإضافة إلى المكافأة المنصوص عليها في المادة ٢,٢. إذا كان عضو مجلس الإدارة عضوًا في أكثر من لجنة مجلس إدارة، فيحق له بمكافأة واحدة حدّها الأقصى ٣٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

٣. تقييم الأداء

٣,١ عند تحديد مبلغ المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة في المادة ١,١ و٢ أعلاه، تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقييم أداء البنك مقاسًا ببطاقة أداء البنك.

٣,٢ تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعاون مع لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الادارة والادارة التنفيذيّة، وبمراجعة من قبل التدقيق الداخلي، بإعداد بطاقة أداء الشركة في بداية السنة المالية.

٣,٣ يتم ترجيح بطاقة أداء البنك لكل مقياس أداء بالنسبة إلى أهميته بالنسبة إلى استراتيجية البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتتضمّن:

- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة للربحيّة
- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة للمخاطر
- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة المتعلّقة بالكفاءة
- متوسّط درجات الأداء للسنوات الثلاث الأخيرة
- التصنيف الخارجي على المدى الطويل
- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة للتحوّل الرقمي
- مؤشّرات الأداء الرئيسيّة البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة

٤. **الدفعات المسبقة**

يجوز لمجلس الإدارة أن يوصي (بشرط موافقة المساهمين اللاحقة) دفع مكافأة مسبقة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة يُطلب منه أن يقضي قدرا كبيرا من الوقت بالنيابة عن مجلس الإدارة في الأعمال المتعلقة بالبنك شريطة أن يخصم المبلغ الذي يتلقاه العضو من الاجر السنوي المستحق والواجب دفعه إلى هذا العضو في نهاية السنة المالية.

٥. **دفع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة**

٥,١. يجب ألا تتجاوز القيمة الإجمالية لمبالغ المكافآت المنصوص عليها في المواد من ١ إلى ٥ ("مكافأة عضو مجلس الإدارة") - التي يتلقاها جميع أعضاء مجلس الإدارة بشكل جماعي ٥٪ من صافي الأرباح بعد خصم الاستهلاك والتحويلات إلى الاحتياطيات القانونية وتوزيع مدفوعات أرباح لا تقل عن ٥٪ من رأس مال البنك المدفوع.

٥,٢. لا تُدفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

٥,٣. تمّ وضع السياسة المبيّنة أعلاه وفقًا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤، وتعميم مصرف قطر المركزي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ المبدأ ٧، وكتاب مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٣/٠٠٠١٥٠٧ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٣، ومصفوفة تقييم أداء مصرف قطر المركزي، والمادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، وهي متوافقة مع قانون الشركات التجارية (القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥) والنظام الأساسي للبنك.

٦. **الاسترداد والخصم**

تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة للاسترداد والخصم في حال أن الأساس الذي تم على أساسه منح المكافأة ينطوي على مخاطر عالية غير مقبولة تتجاوز حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

٧. **الموافقة والإفصاح عن هذه السياسة**

٧,١. يجب مراجعة هذه السياسة سنويًا من قبل مجلس الإدارة، وتقديمها للموافقة عليها سنويًا في الاجتماع الجمعية العامة للمساهمين المنعقد للنظر في البيانات المالية للبنك والموافقة عليها.

٧,٢. هذه السياسة تحل محل أي من سياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السابقة.

٧. مكافآت الإدارة التنفيذية

تمّ الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذيّة في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤، فقرة رقم ٣٩.

مبادئ سياسة المكافآت

إن مبادئ سياسة المكافآت في البنك التجاري، المطبقة على جميع الموظفين (تخضع لموافقة الجمعية العامة للبنك) هي كما يلي:

مبادئ مكافآت البنك التجاري

رؤيتنا: الحفاظ على سياسة مكافآت مسؤولة وقائمة على أساس الأداء ومتوافقة مع مصالح موظّفينا ومساهمينا القصيرة والمتوسّطة والطويلة الأجل.

هدفنا: تحقيق التوازن الصحيح بين تلبية توقّعات المساهمين، ودفع أجور تنافسيّة لموظّفينا، والاستجابة بشكلٍ مناسبٍ للمتطلّبات القانونيّة والتنظيميّة والمبادئ التوجيهيّة.

تهدف مبادئ مكافآت البنك التجاري إلى:

- جذب المهارات وتحفيزهم من دون أيّ تمييزٍ على أساس العرق أو الجنس أو الدين؛
- مكافأة العاملين لدينا على التصرّف بمسؤوليّة ومهنيّة تجاه العملاء والمساهمين والمجتمعات التي نعمل فيها؛
- مواءمة مصلحة الإدارة والمساهمين من خلال الحرص على اتخاذ الإدارة لقرارات تصبّ في المصلحة الطويلة الأجل للبنك التجاري؛

- ربط المكافآت بالأداء والمخاطر على المدى القصير والمتوسّط والطويل؛
- تمثيل أفضل الممارسات العالميّة والإقليميّة والتنظيميّة في ما يتعلّق بتصميم وإدارة الأجور والحوافز المتغيّرة؛

الحوكمة: إنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن وضع إطار مكافآت البنك لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظّفين.
تخضع كلّ برامج الحوافز والأجور المتغيّرة لإشراف مجلس الإدارة ورقابته الصارمة من خلال تفويضٍ مناسبٍ إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة.

مواءمة المخاطر: يتمّ أخذ المخاطر ومقاييس الالتزام ذات الصلة في الاعتبار في سياق تقييم الأداء وتخصيص الأجور المتغيّرة. ويشمل تقييم المخاطر لتقييم الأداء والأجور المرتبطة بالأداء كافة أنواع مخاطر البنك (المتعلّقة بالدور) بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة ومخاطر السوق ومخاطر ملاءمة رأس المال. وتتمّ معايرة مقاييس الأداء الجماعي والفردي على المدى القصير والمتوسّط والطويل.

تأجيل تسديد المكافآت: إنّ التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت المتغيّرة هو أحد العناصر التي تمّ تنفيذها بهدف ضمان إدارة حكيمة للمخاطر. ويركّز التأجيل الإلزامي للتسديد على وجود هيكليّة أجور متغيّرة:

- مرنة،
- تبقى مرتبطةً بالأداء؛
- تتمتّع بعناصر مهمّة للاحتفاظ بالموظّفين؛
- تحفّز الموظّفين على قيادة الأداء المستمر على المدى الطويل من خلال ربط جزء كبير من المكافآت المتغيّرة بالنمو المطّرد لقيمة المساهمين على المدى الطويل.

الاسترداد والخصم: تسمح أحكام الاسترداد والخصم الخاصة بالبنك للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بأن تحدّد، عند الاقتضاء، تعديل أو إلغاء العناصر المكتسبة بموجب كلّ خطط الأجور المتغيّرة في حالاتٍ معيّنةٍ تتعلّق بالمخاطر الالتزام ومعايير السلوك الخاصة بالمدراء المشاركين وفي مسؤولي المخاطر الرئيسيّين.

مرجع تعميم مصرف قطر المركزي

جميع أنظمة وتوجيهات مصرف قطر المركزي بما في ذلك تعليمات حوكمة الشركات الصادرة بالتعميم رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ (٢٠٢٢/٠٠٠١٤٧٧)؛ بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ و٢٠٢٣/٠٠٠١٥٠٧؛ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٣ وجميع متطلّبات حوكمة الشركات.

المبادئ التوجيهيّة لإدارة المكافآت
كيفيّة البنك التجاري

المتطلّبات الرئيسيّة لمبادئ مصرف قطر المركزي	كيفيّة التزامنا
مبادئ الإدارة	
على مجلس إدارة الشركة أن يشرف بنشاط على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه	• تخضع كلّ برامج الحوافز والأجور المتغيّرة لإشراف مجلس الإدارة ورقابته الصارمة من خلال تفويضٍ مناسبٍ إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. • تجتمع لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بانتظام لمراجعة الالتزام بالسياسة والإجراءات الخاصة بسداد الأجور وسياسة الأجور المتغيّرة. تشمل إدارة الأجور المتغيّرة ٣ خطوات مختلفة: - موافقة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة على مبادئ تراكم مجموعة المكافآت. - مراجعة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لأداء الأعمال، بما في ذلك مراجعة المخاطر والتدقيق وتحديد نسبة الدفع لمجموعة المكافآت. - مراجعة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة للتخصيص المقترح للأجور المتغيّرة للرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء الأقسام وكلّ الموظفين. • تتم إدارة سياسة المكافآت للشركات التابعة للبنك التجاري ومراجعتها وفقاً لمبادئ المكافآت المعمول بها في البنك التجاري والصادرة عن مجالس إدارة الشركات التابعة ولجان المكافآت.
على مجلس إدارة الشركة أن يراقب ويراجع نظام المكافآت لضمان عمل النظام على النحو المطلوب	• تتشاور لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مع لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في مجلس الإدارة بشأن مواءمة المخاطر والمكافآت وأيّ تعديلات للمخاطر يتمّ تطبيقها في تحديد مجموعة الأجور المتغيّرة. • تنظر لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة أيضًا في قضايا جوهريّة تثيرها لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وتنجم عن أعمال التدقيق الداخلي، بما في ذلك الإبلاغ عن نتائج التدقيق الداخلي ذات الصلة المتعلّقة بمسائل المكافآت. • إنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن مراجعة سياسة المكافآت وتقديم توصيات بشأنها أقلّه كلّ ثلاث سنوات لضمان بقائها ملائمةً للغرض المنشود. يتمّ إجراء مراجعات منتظمة لصحّة السياسة على أساسٍ سنويٍ.
يجب أن يكون الموظّفون المنخرطون في الرقابة الماليّة والرقابة على المخاطر مستقلّين وذات سلطةٍ مناسبةٍ، ويجب أن يتمّ تعويضهم بطريقةٍ مستقلّةٍ عن مجالات العمل التي يشرفون عليها ومتناسبةٍ مع دورهم الرئيسي في الشركة	• إنّ الأجور والمزايا الثابتة مصمّمة بشكلٍ تنافسي لجذب الموظّفين ومكافأتهم بناءً على مهاراتهم وخبراتهم، في حين أنّ المكافآت المتغيّرة مصمّمة لاستبقاء أصحاب المواهب ولمواءمة المكافآت مع الأداء والمخاطر التي يتعرّض لها البنك. • تقوم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة المعنيّة بمراجعة الأجر الأساسي وتحديد المكافآت المتغيرة لجميع الموظّفين في وظائف التدقيق والمخاطر والالتزام. ويتمّ تحديد مكافأة وظيفة الرقابة بشكلٍ مستقلٍ عن خطوط العمل التي تشرف عليها هذه الوظيفة.

مبادئ المواءمة	
يجب أن تستند قواعد المكافآت والحوافز إلى تقييم الأداء بما في ذلك المعايير المالية وغير المالية.	• ترتبط المدفوعات المتغيّرة بنظام تقييم الأداء لكافة الموظفين بما في ذلك مراجعة الأداء المنتظمة والملاحظات الشفافة. تختلف مدفوعات المكافآت المتغيرة الفردية كل سنة بحسب الأداء المالي للمجموعة ووحدة الأعمال، والإلتزام بالأخلاقيات المهنية للبنك التجاري، والالتزام بمعايير المخاطر و الالتزام ، إلى جانب إنجاز الأهداف غير المالية مثل مبادرات التحوّل الرقمي والمبادرات المؤسسية المتعلقة بالتدابير البيئية، والاجتماعية، وتدابير الحوكمة، حسبما ينطبق على الدور.
يجب أن تكون مكافآت كلّ الموظّفين مصمّمةً بحيث تعزّز الإدارة السليمة للمخاطر وتكون معدّلةً لكافة أنواع المخاطر	• يتمّ تضمين مؤشّرات المخاطر في سجلّ أداء المجموعة المحدّد في بداية كلّ سنة في الخطّة ويتم أخذها في الاعتبار لتقييم مؤشّرات أداء كلّ الموظّفين. • في نهاية كلّ سنة في الخطّة، يراجع مجلس الإدارة الأداء الفعلي لمجموعة البنك التجاري مقابل مقاييس سجلّ الأداء - بما في ذلك مقاييس المخاطر والالتزام. • يشكّل تقييم أداء المجموعة بالإضافة إلى نتائج التقييم الناجمة عن وظائف الرقابة – المخاطر و الالتزام والتدقيق الداخلي - أساساً لقرار مجلس الإدارة بشأن المكافآت المتغيّرة.
يجب أن تكون جداول مدفوعات المكافآت حسّاسةً للأفق الزمني للمخاطر ويجب أن تكون الحوافز تناسبيّةً مع الإنجاز الطويل الأجل	• إنّ التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت المتغيّرة هو أحد العناصر التي تمّ تنفيذها بهدف ضمان إدارة حكيمة للمخاطر. • بالنسبة إلى الموظّفين الذين يُعتبرون من كبار المدراء أو مسؤولي المخاطر الرئيسيّين، يتمّ التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت لنسبة تصل إلى ٥٠٪ من الأجور المتغيّرة. ويتمّ تأجيل تسديد جزءٍ كبيرٍ من المكافآت المؤجّلة - تحدّده كلّ سنة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة - لمدّة ٣ سنوات على الأقلّ من تاريخ منح المكافأة. • تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بانتظام بمراجعة وتحديد فئة الموظّفين الذين يسري عليهم التأجيل الإلزامي، وكميّة المكافآت المتغيّرة التي تخضع للتأجيل، والفترة الزمنيّة التي يحدث خلالها التأجيل، بما يلبّي دائماً المعايير التنظيميّة ومعايير أفضل ممارسات الإدارة.
يجب أن يكون مزيج النقد وحقوق الملكيّة وأشكال المكافآت الأخرى متّسقاً مع مواءمة المخاطر	• يتم تسديد المدفوعات المتغيّرة كمزيجٍ من النقد والنقد المؤجّل التسديد والمشاركة الإلزاميّة في خطّة الحوافز الطويلة الأجل للبنك التجاري (المرتبطة بالأسهم). • يتعيّن على الموظّفين الخاضعين للتأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت أن يشاركوا في خطّة الحوافز الطويلة الأجل للبنك التجاري، وذلك لضمان استمراريّة المواءمة بين مصالح الرئيس التنفيذي للمجموعة والادارة التنفيذيّة وكبار المدراء والمخاطرين الرئيسيّين وبين مصالح المساهمين.
يجب أن تكون الحوافز حسّاسةً للمخاطر على المدى القصير والمتوسّط والطويل	• تسمح أحكام الاسترداد والخصم الخاصة بالبنك والمطبّقة على المكافآت المتغيّرة للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بأن تحدّد، عند الاقتضاء، تعديل أو إلغاء العناصر المكتسبة بموجب كلّ خطط الأجور المتغيّرة في حالات معيّنة تتعلّق بالمخاطر والالتزام ومعايير السلوك الخاصة بالمدراء المشاركين والمخاطرين الرئيسيّين.

مبادئ المشاركة	
على البنوك أن تفصح عن معلوماتٍ واضحةٍ وشاملةٍ وفي الوقت المناسب حول ممارسات المكافآت الخاصة بها، من أجل تسهيل المشاركة البناءة لكافة أصحاب المصالح	• تفصح لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة عن مبادئ المكافآت في تقرير حوكمة الشركات السنوي، وفقاً للمادة ٤ من نظام حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق الماليّة. تُعرض مبادئ المكافآت على المساهمين في اجتماع الجمعيّة العامة العاديّة للموافقة عليها سنويًا وفقًا للمادة ٨،١١ من نظام حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق الماليّة، و تنشر أيضاً على الموقع الإلكتروني للبنك التجاري. • يفصح البنك التجاري لمصرف قطر المركزي سنويا، عن تفاصيل مكافآت الأجور المتغيّرة التي تمنح للرئيس التنفيذي للمجموعة وللمدراء العامين التنفيذيّين للموافقة عليها قبل تسديدها.

٨. بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد / جوزيف أبراهام

الرئيس التنفيذي للمجموعة

يملك ٣,٠٤٢,٢٢٧ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- انضم إلى البنك التجاري في يونيو ٢٠١٦ وتم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة؛
- وقبل انضمامه إلى البنك التجاري، شغل منصب الرئيس التنفيذي في مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية في جاكرتا، إندونيسيا لمدة ثمانية أعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١٦)؛
- شغل مناصبًا مصرفية دولية وإقليمية متعددة في كل من إندونيسيا وسنغافورةوهونغ كونغ وغانا والمملكة المتحدة والهند، ويمتلك سجلاً حافلاً بالنجاحات في مجال الإدارة العامة، والخدمات المصرفية والاستراتيجية للشركات، وإدارة المنتجات والاستحواذ والتكامل؛
- نائب رئيس مجلس إدارة ألترناتيف بنك في تركيا (شركة تابعة مملوكة بالكامل)؛
- عضو مجلس إدارة في البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد في الإمارات العربية المتحدة؛
- عضو مجلس إدارة في شركة "سي بي انوفيشين سرفيسيز ذ.م.م." وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة "سي بي جلوبال ترايدينغ" (المحدودة).

السيد / نعمان علي

مدير عام تنفيذي، رئيس القطاع المالي

لا يملك أي أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- زمالة في معهد المحاسبين القانونيين في باكستان ومحاسب قانوني معتمد (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- حاصل أيضًا على شهادة في التمويل الإسلامي من معهد الأوراق المالية والاستثمار (المملكة المتحدة)، وشهادة القيادة المستدامة من كلية إمبريال، وشهادة في الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة من CFA المملكة المتحدة؛
- انضم إلى البنك التجاري في منصب رئيس القطاع المالي ورئيس قسم الاستدامة في سبتمبر ٢٠٢٤؛
- يتمتع بخبرة دولية تزيد عن ٢٠ عامًا في مجال البنوك، مع قيادة واسعة النطاق في الأدوار المالية في جميع أنحاء المملكة المتحدة والولايات المتحدة وقطر والإمارات العربية المتحدة؛
- قبل انضمامه إلى البنك التجاري، عمل في مجموعة HSBC لمدة ١٤ عامًا، وكان آخرها منصب المدير العام والمراقب المالي للتمويل المستدام والحوكمة البيئية والاجتماعية. شغل نعمان العديد من المناصب المالية العليا في بنك HSBC، بما في ذلك المراقب المالي (العضو المنتدب) في مجموعة HSBC ومقرها لندن، ورئيس قسم المحاسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- تشمل مسيرته المهنية أيضًا مناصب عليا في شركة إرنست ويونغ في قطر وKPMG في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛
- مدير في شركات CB Innovation Services LLC، وCB Real Estate Properties LLC، وCB Leasing Company LLC.

السيد / فهد بادار

مدير عام تنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفيّة الدوليّة

يملك ٣٧٠,٠٠٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل السيد/ فهد بادار على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "درهام" في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة "بانجور" في المملكة المتحدة؛
- انضمّ إلى البنك التجاري كخرّيج جامعي في العام ٢٠٠٠، مرتقيا في مهنته ليصبح مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الحكوميّة والدولية في العام ٢٠١١؛
- مصرفي مخضرم مع خبرة تزيد عن ٢٤ عامًا في البنك التجاري، شغل عدداً من المناصب القيادية مثل مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الشاملة، مدير عام تنفيذي - القطاع الحكومي والخدمات المصرفية الدولية، فضلاً عن عددٍ من المناصب العليا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات؛
- بصفته مدير عام تنفيذي – رئيس الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفيّة الدولية فهو مسؤول عن الأعمال المصرفيّة المحليّة الخاصة بالشركات والإقراض الدولي والعلاقات مع المؤسسات المالية؛
- عضو مجلس إدارة في البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد.

السيد خليفة الريس

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع رأس المال البشري

يمتلك ٣١٨,٢٨٠ سهمًا في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة دنفر، كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية؛
- قبل انضمامه إلى البنك، عمل السيد الريس كمدير عام، ومدير إقليمي، ومدير المبيعات والتسويق في شركة الخليج للطيران في قطر، وألمانيا والإمارات العربية المتحدة؛
- انضم إلى البنك في العام ٢٠٠٥ كمدير لفروع البنك، وشغل السيد الريس مناصب إدارية عليا عدّة، وعمل بجدية لتنمية البنك في كافة المناصب التي تبوّأها؛
- قبل شغله لمنصبه الحالي، شغل منصب المدير العام التنفيذي للقطاع الحكومي والقطاع العام ونائب رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤؛
- عضو مجلس إدارة في "شركة سي بي اينوفيشن سيرفيسيز ذ.م.م" و"شركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة".

السيد / بارفيز خان

مدير عام تنفيذي، الخزينة والاستثمارات

يملك ١,٨٩٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على بكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة أليغار الإسلامية؛
- التحق بالبنك التجاري في عام ١٩٩٤ وكان مسؤولاً عن تأسيس إدارة الاستثمار بالبنك؛
- له خبرة تفوق ٢٠ عامًا في خدمات الخزينة والأسواق الرأسمالية والخدمات المصرفية الاستثمارية؛
- حصل على دبلوم في الأسواق الرأسمالية الدولية من "نيويورك انستيتيوت أوف فينانس"؛
- عضو مجلس إدارة في شركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة سي بي جلوبال ترايدينغ المحدودة.

الدكتورة / ليوني روث ليذبريدج

مدير عام تنفيذي، رئيسة قطاع العمليات

لا تملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة "سوينبرن" للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في العلوم التطبيقية (الابتكار وإدارة الخدمات) من جامعة "رميت"؛
- انضمّت إلى البنك التجاري كرئيس تنفيذي للعمليات في يوليو ٢٠١٧؛
- أشرفت على وحدة "الإبتكار" التابعة للبنك التجاري خدمات الإبتكار في البنك التجاري؛
- الرئيس التنفيذي السابق لـ بنك ANZ الملكي في كمبوديا من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧؛

- خلال السنوات الخمس عشرة في بنك ANZ، عملت الدكتورة ليذبريدج في مناصب عليا في مختلف الأسواق المتقدمة والناشئة، بما في ذلك كمدير تنفيذي ومدير العمليات ومدير المخاطر؛
- سبق أن كانت مستشاراً إدارياً، حيث قامت بتقديم المشورة للعملاء بشأن الخدمات المالية، قطاع الصناعة التحويلية والاتصالات؛
- الاضطلاع بأدوار تنفيذية في مجال التصنيع في أستراليا وآسيا في مجموعة من المنظمات، وشغلت العديد من المناصب الاستشارية لكل من الحكومة ومنظمات القطاع الخاص؛
- عضو في مجلس ادارة بنك "ألترناتيف" وعضو في لجنة التدقيق والالتزام ولجنة المكافآت والحوكمة لمجلس إدارة ألترناتيف بنك؛
- نائب رئيس مجلس ادارة شركة ألترناتيف ليز؛
- عضو في مجلس إدارة في "شركة سي بي انوفيشن سرفيسز" و"شركة البنك التجاري لإدارة الأصول" و"شركة البنك التجاري للأملاك العقارية ذ.م.م." و" سي بي ليسنج كومباني ذ.م.م ".

السيدة / رنا صلات

مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي
تملك ١٣,٢٨٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرجت من جامعة قطر عام ١٩٩٦ ونالت شهادة في اللغة الإنجليزية؛
- التحقت بالعمل لدى البنك التجاري عام ١٩٩٦ كمتدرّبة في قسم الخدمات المصرفية للأفراد وتمّت ترقيتها إلى منصب مساعد مدير إدارة المخاطر؛
- تمت ترقيتها عدة مرات لاحقًا لتشغل المناصب التالية: مدير إدارة المخاطر الائتمانية عام ٢٠٠٣، ورئيس إدارة ورقابة الائتمان عام ٢٠٠٥، ورئيس علاقات العملاء عام ٢٠٠٨، ورئيس رقابة الائتمان عام ٢٠٠٩، ومساعد مدير عام ورئيس ضوابط المخاطر عام ٢٠١١، ومدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر عام ٢٠١٣؛
- لديها خبرة ٢٠ سنة في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر لدى البنك التجاري؛
- تولت منصب رئيس قطاع المخاطر من أبريل ٢٠١٣ حتى يناير ٢٠١٨، حيث يقوم دورها الرئيسي في تأسيس إطار فعّال ومتكامل لإدارة المخاطر على مستوى البنك التجاري ككل، بما يضمن إدارة كافة المخاطر بشكل فعّال (بما في ذلك المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المتعلقة بحوكمة الشركات والمخاطر الرقابية) في إطار قواعد درجة تقبل المخاطر واللوائح الحكومية؛
- تتولى حاليًا منصب مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي وتتولّى تقديم آراء وتوصيات مهنية مستقلة حول مسائل المخاطر والالتزام ذات الأهمية. كما تؤدّي دورًا رئيسيًا في تعزيز الحوكمة الجيدة للشركات من خلال معاينة وتقييم السجلات والأنظمة والعمليّات المصرفية.
- مدعوة دائمة في لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة بنك الترناتيف.

السيد / شهنواز راشد

مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد
يملك ٣,٠٠٠ سهمٍ في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من معهد إدارة الأعمال في جامعة كراتشي.
- عضو في معهد محاسبي التكاليف والإدارة (FCMA) في باكستان؛
- انضم إلى البنك التجاري في العام ٢٠١٩ حيث تولّى منصب المدير العام لشركة البنك التجاري للخدمات المالية – وهي شركة وساطة تابعة مملوكة بالكامل للبنك التجاري؛
- انتقل إلى البنك التجاري كمدير عام تنفيذي ورئيس قسم التجزئة في أبريل ٢٠٢٢.
- رئيس مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة.
- عضو مجلس إدارة في بنك الترناتيف، و"شركة البنك التجاري لإدارة الأصول" و"شركة مصون لخدمات التأمين، قطر"
- عمل سابقًا في سيتي بنك لمدة ٢٢ عامًا حيث شغل مناصب قيادية مختلفة في أسواق متعدّدة للتجزئة الدولية، بما في ذلك منصب رئيس مبيعات التجزئة ومنتجات الأصول في إندونيسيا وبولندا، ومنصب رئيس التجزئة الإقليمية وتوزيع منتجات الثروة في سنغافورة، ومنصب رئيس القطاع المالي لبنك المستهلك في تايلاندا ورئيس مخاطر المستهلك في باكستان؛

السيد / حسين علي العبدالله

مدير عام تنفيذي، التسويق والأصول البديلة

يملك ٢,٣٦٧ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في هندسة البترول من جامعة كولورادو للمعادن في جولدن بولاية كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (٢٠٠٧) من جامعة قطر، ويعمل حاليًا على إتمام رسالة الماجستير بعنوان "تطبيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي" من المملكة المتحدة؛
- انضم للعمل لدى البنك التجاري في يوليو ٢٠١٧ بمنصب مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق؛
- قبل التحاقه بالبنك التجاري، شغل منصب المدير العام، الخدمات المصرفية الشخصية (٢٠١٢ – ٢٠١٧) في بنك بروة، الدوحة، قطر؛
- شغل مناصب مختلفة لمدة ١٣ عاماً (١٩٩٩ – ٢٠١٢) في بنك HSBC Middle East Ltd، الدوحة قطر، بما في ذلك منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢؛

عضو مجلس إدارة في "شركة سي بي ليسنغ كومباني ذ.م.م."، و"شركة البنك التجاري للأملاك العقارية ذ.م.م." و"شركة مصون لخدمات التأمين، قطر".

السيد / أنطونيو غاميز مونوز

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع المخاطر

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة نافارا، ودرجة الماجستير في المالية من معهد IEB (Estudios Bursatiles)، ودرجة عليا في الإدارة من INSEAD International Executive Development، ودرجة عليا في إدارة المخاطر من Instituto de Empresa، مدريد، وبرنامج إعداد أعضاء مجلس الإدارة (Escuela de Directivos) من كلية إدارة الأعمال IESE، وKPMG وAED.
- انضمّ للعمل لدى البنك التجاري عام ٢٠٢١؛
- قبل انضمامه إلى البنك التجاري، شغل منصب رئيس إدارة المخاطر في Banco Santander APAC - هونغ كونغ، حيث تم تكليفه بتأسيس إدارة قويّة للمخاطر في المنطقة؛
- يتمتّع بخبرة ٢٦ عامًا في مجال العمل المصرفي مع خبرة دوليّة كبيرة في مناطق جغرافيّة مثل الولايات المتحدة وبولندا وإسبانيا وأمريكا اللاتينيّة، بما في ذلك مجموعة كاملة من الأعمال في مجال الخدمات المصرفيّة للأفراد وتمويل المستهلكين / السيارات، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، بعد أن شارك في صفقات اندماج واستحواذ مختلفة في الأسواق المتقدمة والناشئة؛
- عضو في مجلس ادارة بنك "ألترناتيف" ورئيس مجلس إدارة شركة البنك التجاري لإدارة الأصول ذ.م.م.

السيد / عبدالله أحمد الفضلي

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع الالتزام

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة؛
- شغل سابقًا منصب رئيس قطاع رأس المال البشري؛
- انضم للبنك التجاري بمنصب رئيس استراتيجية وعمليات التدقيق الداخلي؛
- قبل الانضمام إلى البنك التجاري، تولى رئاسة التدقيق الداخلي في الشركة المتحدة للتنمية وشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للتدقيق في بنك دخان؛
- رئيس لجنة المخاطر والالتزام؛
- مدعو دائم في لجنة التدقيق و الالتزام لمجلس إدارة بنك الترناتيف؛
- عضو في مجلس إدارة شركة البنك التجاري لإدارة الأصول ذ.م.م.

السيد / أيمن قدلة

مساعد مدير عام، قطاع الاستراتيجية والتحليلات

يملك ٧,٥٠٠ سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris مع تخصّص في إدارة الشؤون الماليّة؛
- انضمّ إلى البنك التجاري في نوفمبر ٢٠١٢، وشملت خبرته مع البنك الخدمات المصرفيّة للشركات والخدمات المصرفيّة الدوليّة والمؤسّسات الماليّة والمبادرات الإستراتيجيّة متعدّدة الوظائف؛

- يشغل منصب مساعد المدير العام، رئيس قطاع الإستراتيجيّة والتحليلات في البنك التجاري منذ مايو ٢٠٢٢، حيث يشرف على الأنشطة المتعلّقة بالتحليلات في البنك، بالإضافة إلى علوم البيانات ومبادرات ذكاء الأعمال. وتشمل وظيفته وضع استراتيجيّة البنك والتنسيق الاستراتيجي مع الشركات التابعة والزميلة؛
- عمل سابقًا مع شركة مورغان ستانلي في لندن وباريس ضمن أقسام أسواق رأس المال العالميّة والخدمات المصرفيّة الاستثماريّة مع التركيز على حلول الأسهم الاستراتيجيّة ومشتقات أسهم الشركات وعمليّات الدمج والاستحواذ.

٩. هيكل الملكية

وفقاً للمادة (٦) من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمتلك في أي وقت نسبة ٥٪ بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء (أ) جهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة، أو أي من شركاتهما التابعة و(ب) بنك الحفظ أو بنك الإيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار إيصالات إيداع عالمية موافق عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة.

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٢ على التعديلات التي طالت النظام الأساسي للبنك لزيادة حد الملكية الأجنبية في البنك من ٤٩٪ إلى ١٠٠٪.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت حصة مالكي أسهم البنك من القطريين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) ٧١,٩٪، فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب ٢٨,١٪.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت نسبة مساهمة شركة قطر القابضة ذ.م.م. ١٦,٣٪ من أسهم البنك ولا يمتلك أيّ من الأفراد أو الكيانات الأخرى أكثر من ٥٪ من أسهم البنك بطريقة مباشرة.

١٠. بيانات عامة

إنّ البنك التجاري ملتزم بجميع أحكام تعليمات الحوكمة للبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

تماشيًا مع التزامنا بالشفافية، التزم البنك التجاري بشكل صارم بجميع متطلبات الإفصاح، بما في ذلك التقارير المالية، وفقًا لما تطلبه بورصة قطر والسلطات التنظيمية الأخرى. وتمثل هذه الإفصاحات بيانات ومعلومات دقيقة وغير مضللة.

١١. تقييم الإدارة للالتزام لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق الماليّة والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

طبقًا للمادة ٢ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونيّة المدرجة في السوق الرئيسيّة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة ("النظام")، أجرى البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) (البنك) تقييمًا لالتزامه لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق الماليّة والتشريعات الأخرى ذات الصلة المطبّقة على البنك بما في ذلك النظام.

ونتيجةً للتقييم، خلصت الإدارة إلى وجود إجراءات معمول بها لضمان الالتزام للنظام الأساسي للبنك ولأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق الماليّة والتشريعات الأخرى ذات الصلة، كما خلصت إلى أنّ البنك ممتثل لأحكام نظام الحوكمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وقد أصدرت شركة كي بي إم جي، المدقّق الخارجي للبنك، تقرير تأكيد محدود حول تقييم الإدارة للالتزام للنظام الأساسي للبنك وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق الماليّة والتشريعات الأخرى ذات الصلة ولالتزام البنك لأحكام نظام الحوكمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٢. تقرير إدارة الرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام

يتحمل مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة الموحدة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") مسؤولية إنشاء والحفاظ على رقابة داخلية كافية على التقارير المالية ("ICOFR") كما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر للأسواق المالية"). إن رقابتنا الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). تتضمن ICOFR أيضًا ضوابط وإجراءات الإفصاح لدينا المصممة لمنع الأخطاء.

المخاطر في إعداد التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في عدم عرض البيانات المالية الموحدة بشكل عادل بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو عدم نشر البيانات المالية الموحدة في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من حسابات البيانات المالية أو الإفصاحات على أخطاء (أو سهو) تعتبر جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بتأسيس نظام ICOFR بهدف توفير ضمان معقول ولكن ليس مطلقًا ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضًا بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام ICOFR الخاص بالمجموعة بناءً على المعايير المنصوص عليها في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO). توصي COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام التحكم. ونتيجة لذلك، عند إنشاء ICOFR، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - الأصول والالتزامات موجودة وحدثت المعاملات؛
- الاكتمال – يتم تسجيل جميع المعاملات، ويتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية (الموحدة)؛
- التقييم/القياس - يتم تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات؛ و
- العرض والإفصاحات - يعد التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية أمرًا مناسبًا.

ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR)، بغض النظر عن مدى جودة تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر فقط تأكيدًا معقولًا، ولكن ليس مطلقًا، بأن أهداف نظام الرقابة هذا قد تم تحقيقها. وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط وإجراءات الإفصاح أو أنظمة ICOFR جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب مراعاة فوائد الضوابط مقارنة بتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف التي يشملها نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام ICOFR من قبل جميع أقسام الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية الموحدة. ونتيجة لذلك، فإن تشغيل ICOFR يشمل موظفين يعملون في وظائف مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

ضوابط لتقليل مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في البيانات المالية (الموحدة). يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات؛
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة؛
- وقائية أو بوليسية بطبيعتها؛
- أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تشتمل أدوات الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة على بيئة التحكم، وتقييم المخاطر، وضوابط المعلومات والاتصالات والضوابط العامة
- لتكنولوجيا المعلومات مثل ضوابط الوصول إلى النظام ونشره، في حين يمكن أن تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، التسوية التي تدعم بشكل مباشر بند الميزانية العمومية؛ و
- تتميز بالمكونات الآلية و/أو اليدوية. الضوابط الآلية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل القسري للتطبيق لضوابط الواجب وفحص الواجهة على مدى اكتمال المدخلات ودقتها. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية

بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٤، أجرت المجموعة تقييمًا رسميًا لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام ICOFR مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- مخاطر الأخطاء في بنود البيانات المالية (الموحدة)، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية بند البيانات المالية للتحريف؛ و
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تحتاجها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) فعالاً. يتم إنشاء الأدلة نفسها من إجراءات مدمجة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم ICOFR. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا عنصرًا هامًا في التقييم نظرًا لأن هذه الأدلة قد تؤدي إما إلى لفت انتباه الإدارة إلى قضايا رقابة إضافية أو قد تدعم النتائج.

شمل التقييم تقييمًا لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط ضمن العمليات المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحسابات البيانات المالية الهامة التالية:

١- القروض والسلف
٢- ودائع العملاء
٣- الخزينة والإستثمارات
٤- صافي إيرادات الفوائد
٥- صافي دخل الرسوم والعمولات
٦- صافي الدخل التشغيلي
٧- نفقات التشغيل
٨- إعداد التقارير المالية والضوابط على مستوى الكيان

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٣. المخالفات

خلال العام ٢٠٢٤، لم توجد أية مخالفات من شأنها أن يكون لها تأثير جوهري على مركزالبنك المالي. كما لم يكن هناك أية مخالفات لعدم الالتزام لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ولقانون الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

١٤. النزاعات

تم رفع عدد محدود من القضايا القانونية ضد البنك ومن قبله خلال عام ٢٠٢٤، حيث تمّ أخذ كافة الإجراء اللازمة للتعامل مع تلك القضايا. هذا ويتم التعامل مع كافة النزاعات والدعاوى القضائية التي يكون البنك طرفًا فيها، وتتم متابعتها من قبل الإدارة القانونية للبنك، وتُرفع هذه الحالات وآخر المستجدات بشأنها إلى لجنة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للاطلاع عليها واتخاذ ما يلزم من قرارات.

١٥. النطاق

يضم البنك التجاري مجموعة من الشركات، إضافة إلى الشركات التابعة الخارجية والمحلية، والتي تعمل من خلال شركات مستقلة في قطر وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

يقوم البنك التجاري بالإشراف والرقابة من خلال تبني السياسات الإدارية التي تتناسب مع أنشطة كل شركة وموقعها الجغرافي، مع مراعاة متطلبات الحوكمة المحلية.

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادىء الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي

عنوان البند	بيان	الإفصاح
١. ملكية الأسهم	توزيع الملكية بحسب الجنسية	محلي:٧١,٩٪ وجنسيات أخرى١,٢٨٪ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤)
	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين	مجموع عدد المساهمين ٣,٦٠٨ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤) وإجمالي عدد الأسهم: ٤,٠٤٧,٢٥٣,٧٥٠ (في ٣١ ديسمبر٢٠٢٤). عدد المساهمين المحليين: ٢,١٥٦ عدد المساهمين من الجنسيات الاخرى: ١,٤٥٢
	ملكية الحكومة	٢١,٤٪
	المساهمين الرئيسين (المساهم الذي يمتلك حصة ملكية أو حقوق تصويتية بنسبة ٥٪ فأكثر)	قطر القابضة (ذ.م.م.) (١٦,٣٪)
	أسماء المساهمين المالكين لنسبة ٥٪ أو أكثر، اذا كانوا يعملون بشكل جماعي بالاتفاق فيما بينهم والافصاح عن اجمالي النسبة المئوية وحق التصويت وفقاً لذلك، والاتفاقيات الخاصة بالعمل الجماعي فيما بينهم، أو أية علاقة اخرى مباشرة أو غير مباشرة فيما بينهم أو مع البنك أو مع المساهمين الآخرين.	لا يوجد (باستثناء شركة قطر القابضة)
٢. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	يجب وضع تفصيل دقيق لوظائف المجلس بدلاً من ان تكون بيان عام بموجب القانون	الفقرة ٣,٥ من تقرير الحوكمة
	أنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقة المجلس	الفقرة ٢,٦ و ٣,٥,٣ من تقرير الحوكمة
	أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وصلاحياتهم، وصفات تمثيلهم، ومعلومات تفصيلية عنهم، بما فيها العضوية في مجالس إدارة مؤسسات مالية أخرى، والمناصب والمؤهلات، والخبرة(مع توضيح بأنه تنفيذي أو غير تنفيذي)	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	أعداد وأسماء الأعضاء المستقلين	الفقرة ٣,٢ وقسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	فترة العضوية بالمجلس وتاريخ بداية كل فترة	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	ما يقوم به المجلس لإرشاد وتعليم وتوجيه وتدريب الأعضاء الجدد	الفقرة ٣,٤ من تقرير الحوكمة
	ملكية الأعضاء من أسهم البنك	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	نظام انتخاب الأعضاء وأية ترتيبات لإنهاء العضوية	الفقرة ٣,٣ من تقرير الحوكمة

عنوان البند	بيان	الإفصاح
	تداول أسهم البنك الذي قام به الأعضاء خلال السنة	قسم الإفصاح (١) من تقرير الحوكمة
	تواريخ اجتماعات المجلس	قسم الإفصاح (٣) من تقرير الحوكمة
	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	قسم الإفصاح (٣) و(٤,٢) من تقرير الحوكمة
	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية	تم الإفصاح عنها في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤، فقرة رقم ٣٩
	سياسة البنك المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	قسم الإفصاح (٦) و(٧) من تقرير الحوكمة
	أسماء كبار المسؤولين الرئيسيين وملخص السيرة الذاتية عن كل واحد منهم	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
	الحصص التي يملكها كبار المسؤولين الرئيسيين	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
	اذا كان المجلس قد اعتمد لائحة داخلية مكتوبة حول المبادىء الأخلاقية للأعمال التجارية، وتوفر نص هذه اللائحة مع افادة من المجلس حول طريقة مراقبة المجلس للالتزام	الفقرة ٢,٤ من تقرير الحوكمة
٣. لجان مجلس الإدارة	أسماء اللجان المنبثقة عن المجلس	قسم الإفصاح (٤) من تقرير الحوكمة
	وظائف ومهام كل لجنة	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	أعضاء كل لجنة مقسمين بين مستقل وغير مستقل	قسم الإفصاح (٤,١) من تقرير الحوكمة
	الحد الأدنى لعدد الاجتماعات بالسنة	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	العدد الفعلي للاجتماعات	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	حضور أعضاء اللجان	قسم الإفصاح (٤,٢) من تقرير الحوكمة
	إجمالي مكافأة الأعضاء	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
	أعمال اللجان وأية امور هامة خلال الفترة المعنية	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة

عنوان البند	بيان	الإفصاح
٤. الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (مؤشرات الحوكمة)	المؤشرات البيئية والاجتماعية	قسم الاستدامة من تقرير البنك السنوي
	التزام البنك بالتعليمات والتشريعات ذات الصلة	قسم الإفصاح (١٠) من تقرير الحوكمة
٥. مدققي الحسابات	رسوم التدقيق و المراجعة و خدمات الضمان الأخرى	رسوم التدقيق والمراجعة القانونية للبنك التجاري: ٨٠٠,٠٠٠ ريال قطري التدقيق القانوني للشركات التابعة (المحلية والدولية): ٢,١٢٨,٨٨٦ ريال قطري التدقيق التنظيمي وما يتعلق به والتأمينات الأخرى (المحلية والدولية): ٢,٨٠٩,٩٣٤ ريال قطري
	الخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق التي يقدمها المدقق الخارجي والرسوم	الخدمات التنظيمية الخارجة عن نطاق التدقيق: ٣,٦١٦,٧٠٠ ريال قطري خدمات أخرى خارجة عن نطاق التدقيق: ٣١٤,٢٠٣ ريال قطري
	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	الفقرة ٩,٣ من تقرير الحوكمة
٦. أمور أخرى	معاملات الأطراف ذوي العلاقة	تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي والبيانات المالية الموحّدة للبنك لعام ٢٠٢٤ – فقرة رقم ٣٩
	عملية الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة	الفقرة ٢,٦ من تقرير الحوكمة
	وسائل الاتصال مع المساهمين والمستثمرين	الفقرة ٢,٢ من تقرير الحوكمة

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المحدود المستقل

لمساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بقوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرج في الأسواق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في الأسواق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تم تكليفنا من قبل مجلس الإدارة للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود بناءً على تقييم مجلس الإدارة فيما إذا كان للبنك أسلوب معمول به للامتثال بالنظام الأساسي الخاص به، وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من التشريعات والأمور ذات الصلة وما إذا كان البنك ملتزماً بمتطلبات مواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس إدارة البنك مسؤول عن:

- إعداد وتقديم بيان الحوكمة للشركات وفقاً للقانون. قدم مجلس الإدارة بيان الحوكمة للشركات، والذي تم مشاركته مع كي بي إم جي في ٢٦ يناير ٢٠٢٥، ليتم تضمينه كجزء من تقرير الحوكمة السنوي للشركات.
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وتقديم بيان الحوكمة للشركات بشكل عادل وخالٍ من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.
- منع الاحتيال واكتشافه وتحديده والتأكد من أن البنك لديه عملية قائمة للامتثال لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال لأحكام القانون.
- التأكد من تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان الحوكمة للشركات بشكل مناسب، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية. يستخدم اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية").

تقرير التأكيد المحدود المستقل

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في فحص البيان الذي تم إعداده من قبل البنك وتقديم تقرير عنه في صيغة نتيجة ضمان محدودة مستقل تعتمد على الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد أجرينا مشاركتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام التأكيد ٣٠٠٠ (ISAE) (المعدل)، وعمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو فحص المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت البيان قد تم تقديمه بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، وما إذا كان لدى البنك عملية معمول بها للامتثال للنظام الأساسي الخاص به، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كان البنك ملتزماً بمتطلبات مواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كأساس لاستنتاج تأكيدنا المحدود.

قمنا بتطبيق معيار إدارة الجودة الدولي رقم (١) والذي يتطلب من البنك تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية، القانونية والتنظيمية القائمة عليها.

لقد امتثلنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين، واللائحة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)) لائحة (IESBA) ، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني .

تعتمد الإجراءات المطبقة على فهمنا لعملية امتثال البنك بالنظام الأساسي الخاص به، وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثاله للنظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا للمجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال مادية.

كي يتم الحصول على فهم لأسلوب التزام البنك بالنظام الأساسي الخاص به، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثاله لمواد النظام وظروف الارتباط الأخرى، فقد وضعنا في الاعتبار الأسلوب المستخدم من أجل تصميم إجراءات تأكيد محدودة مناسبة في ضوء الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن أي نتيجة بشأن فعالية أسلوب البنك أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

يتضمن ارتباطنا أيضاً تقييم مدى ملاءمة أسلوب البنك للامتثال بالنظام الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وامتثاله لمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل البنك في إعداد البيان في ضوء ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة الأساليب والسياسات والإجراءات المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات التي تم تنفيذها في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها عن ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل في مداها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط التأكيد المعقول.

لا تنطوي إجراءات التأكيد المحدود لدينا على تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تضمنت الإجراءات التي تم إجراؤها على البيان، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- فحص التقييم الذي تم إكماله من قبل مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى البنك أي أسلوب امتثال للنظام الأساسي الخاص به، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك مواد النظام.
- فحص الأدلة الداعمة المقدمة من مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بمواد النظام. و
- القيام بإجراءات إضافية اعتبرت ضرورية للتحقق من امتثال البنك (مثل مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات الحوكمة، وما إلى ذلك).

كجزء من هذه المشاركة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان ولا من السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

تقرير التأكيد المحدود المستقل

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي سيتم إدراجها في تقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك والتي من المتوقع أن تكون متاحه لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم إدراج البيان وتقرير التأكيد المحدود الخاص بنا في تقرير حوكمة البنك. عندما نقرأ تقرير حوكمة البنوك، وإذا توصلنا إلى وجود تحريف مادي فيه، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص وحدود بيان الحوكمة للشركات

يتم اتباع العديد من الإجراءات من قبل المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بسجل تتبع للحسابات. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من جهة إلى أخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة بها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة للأسلوب المعمول به لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال للائحة والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تحدث تحريفات جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

يتم إصدار تقريرنا إلى المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه، كلياً (باستثناء الأغراض الداخلية للبنك) أو جزئياً، دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة منا.

المعايير

تتمثل معايير هذه المشاركة في تقييم عملية الامتثال للنظام الأساسي للبنك، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والامتثال لمواد النظام.

النتائج

لقد تم تكوين استنتاجنا على أساس الأمور الموضحة في هذا التقرير ويخضع لها .

نحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

بناءً على إجراءات التأكيد المحدودة التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا لأي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لا يظهر بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، أن البنك لديه عملية قائمة للامتثال مع النظام الأساسي الخاص به، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وأن البنك ملتزم بمواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى التوضيح المدرج في القسم ٢/٣ من تقرير ضوابط الحوكمة السنوي فيما يتعلق بامتثال البنك بالمادة ٦ من اللائحة بخصوص الحد الأدنى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين يجب تعيينهم في مجلس الإدارة.

استنتاجنا غير معدلة فيما يتعلق بهذا الأمر.

تقرير التأكيد المحدود المستقل

القيود المفروضة على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من النظام. لذلك لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه، بالكامل (باستثناء الأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الكتابية المسبقة.

٢٤ فبراير ٢٠٢٥
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
ترخيص هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي ترخيص رقم: ١٢٠١٥٣

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المعقول المستقل

لمساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، ارتبطنا من قبل مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للقيام بمهمة تأكيد معقول بشأن وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية لتشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية("ICOFR") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ("بيان الICOFR").

مسؤوليات مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد بيان الICOFR وإظهاره بصوره عادله وفقا لأهداف الرقابة المنصوص عليها في المعايير.

يتضمن بيان ال ICOFR، الذي وقعه رئيس مجلس إدارة المجموعة وتمت مشاركته مع كيه بي إم جي في ٢١ يناير ٢٠٢٥

("ملحق ١") ومن المقرر إدراجه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("ICOFR")؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية لعمليات القروض والسلف وودائع العملاء والخزينة والاستثمارات، وصافي إيراد الفائدة وصافي إيراد الرسوم والعمولة وصافي إيراد التشغيل ومصروفات التشغيل والتقارير المالية والضوابط على مستوى الكيان.
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات والإخفاقات الرقابية وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبارات من جانب الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على الضوابط الداخلية للتقارير المالية بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("COSO" أو "إطار عمل COSO").

وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ واختبار بالرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان الICOFR الخالي من الاخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. ويتضمن أيضاً تطوير أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل COSO؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل الضوابط بفعالية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ واختيار وتطبيق السياسات، وإصدار الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ICOFR الخاص بالمجموعة.

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء، المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية يمتلك اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان الICOFR بشكل مناسب، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات العمل المهمة.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في فحص بيان ال ICOFR الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه في شكل استنتاج معقول مستقل يستند إلى الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل)، مهام التأكيد بخلاف التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان ال ICOFR معروضاً بشكل عادل، من كافة الجوانب المادية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نقوم بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١)، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

لقد امتثلنا للاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين، ولائحة الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

تضمنت مهمتنا أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) الخاص بالمجموعة، ومدى ملاءمة المعايير التي تستخدمها المجموعة في إعداد وعرض البيان في ظل ظروف المهمة، وتقييم العرض العام لبيان ال ICOFR، وما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية على القوائم المالية قد تم تصميمها بشكل مناسب و منفذة وتعمل بشكل فعال اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بناءً على إطار عمل COSO. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

تشمل الإجراءات التي تم تنفيذها على بيان ال ICOFR، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إجراء استفسارات مع إدارة المجموعة للحصول على فهم لعملية تقييم المخاطر وتحديد النطاق التي تجريها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
- تقييم مدى كفاية ما يلي:
  - توثيق التحكم على مستوى العملية والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة("RCM") ؛
  - البيئة الرقابية وتقييم المخاطر والرصد والمعلومات والاتصالات (CERAMIC) التي تتحكم في التوثيق والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر و الرقابة ("RCM") ؛
  - المخاطر الناتجة من تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر و الرقابة ("RCM")؛؛
  - ضوابط الإفصاح كما تم تلخيصها في("RCM") ؛
- الحصول على فهم للمنهجية المعتمدة من قبل الإدارة لتصميم الرقابة الداخلية واختبار التنفيذ.
- فحص الدليل التفصيلي واختبار التصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء اختبار تفصيلي مستقل، على أساس العينة، حسب الضرورة.
- تقييم أهمية أي نقاط ضعف في الرقابة الداخلية تم تحديدها من قبل الإدارة.
- تقييم أهمية أي ثغرات اضافية تم تحديدها من خلال الإجراءات المتبعه.
- فحص خطط الإدارة لاختبار فعالية التشغيل لتقييم مدى معقولية الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها وحجمها وتوقيتها، وما إذا كان قد تم إسناد مسؤوليات الاختبار بشكل مناسب.
- فحص مستندات الاختبار التي استخدمتها الإدارة لتقييم ما إذا كان قد تم إجراء اختبار فعالية التشغيل للضوابط الرئيسية من قبل الإدارة وفقاً لخطة اختبار الإدارة؛ و
- إعادة إجراء الاختبارات على الضوابط الرئيسية للحصول على الاطمئنان في اختبار الإدارة لفعالية التشغيل.

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق تدقيق أو مراجعة أو التحقق من بيان ICOFR ولا من السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

لقد قمنا بإجراء مثل هذه الاستفسارات من مراجعي الحسابات للمكونات الهامة داخل المجموعة المعنية وقمنا بمراجعة عملهم بالقدر اللازم للتوصل إلى نتيجة نهائية. وسنبقى المسؤولين عن هذه النتيجة وحدنا.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى والتي تشتمل على المعلومات التي سيتم إدراجها في التقرير السنوي للمجموعة والذي من المتوقع أن يكون متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم إدراج بيان الـ ICOFR و تقرير التأكيد المعقول الخاص بنا في التقرير السنوي. عندما نقرأ التقرير السنوي، وفي حالة توصلنا إلى وجود خطاء جوهري فيه، يتعين علينا إبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص وقيود بيان الضوابط الداخلية على التقارير المالية ICOFR

تخضع المعلومات غير المالية لقيود أكثر متأصلة من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير مجلس الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. ونظراً للقيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، فقد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. ولذلك، فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكتشف جميع الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو تسجيلها ، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً بأن أهداف الرقابة سيتم تحقيقها. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تكون قد عالجت بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان ال ICOFR لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردياً مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

إن معايير هذه المهمة هي أهداف الرقابة المنصوص عليها في اطار COSO والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة.

استنتاجات

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس الأمور الموضحة في هذا التقرير ويخضع لها .

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، فإن بيان ال ICOFR الصادر عن مجلس الإدارة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بأن الضوابط تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل فعال وفقًا لإطار COSO، هو بيان عادل من جميع النواحي الجوهرية.

القيود المفروضة على استخدام تقريرنا

يتم إعداد تقريرنا لمساهمي المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من النظام. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل هذا، أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه كليًا (باستثناء الأغراض الداخلية للبنك) أو جزئياً دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة منا.

٢٣ فبراير ٢٠٢٥
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
مرخص لدى هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي ترخيص رقم: ١٢٠١٥٣

المرفق١: بيان مجلس الإدارة حول ICOFR

البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)
ص ب ٣٢٣٢ الدوحة، قطر
هاتف: ٠٠٠٠ ٤٤٤٩ ٩٧٤+
www.cbq.qa